



استراتيجية نشر التطرف وأثرها في دور مصر الإقليمي

د. الشيماء محمد محمود حسن(*)

الملخص:

جاءت أهمية الدراسة وأهدافها كمحاولة لفهم منهجية نشر الفكر المتطرف وأسباب المقبولية المجتمعية التي تجعل الشباب يعتقدون هذا الفكر، وإلقاء الضوء على مدى أثر تلك الظاهرة في الدور الإقليمي لمصر، وتدارس السبل والمعايير الاستراتيجية التي تركز عليها الدولة المصرية في التحصين والوقاية من ظاهرة التطرف.

الكلمات المفتاحية: التطرف، التقبل الاجتماعي، الشباب، المكارثية، الراديكالية، الشرطة المجتمعية.

مقدمة:

شهدت السنوات الماضية تغييرات في الساحة السياسية والأمنية والاستراتيجية في الشرق الأوسط؛ نتجت عنها بروز ظاهرة التطرف التي أصبحت كواحدة من أكثر القضايا تعقيداً وإثارة للجدل في العالم، حتى صارت قضية العالم الأولى، التي أمتدت تداعياتها إلى منطقة الشرق الأوسط والتي منها مصر محل الظاهرة؛ نظراً لخصوصية هذه المنطقة وموقعها بالنسبة للدور المصري بوصفها دائرة مركزية له، فقد تعددت الرؤى وتنوعت التوقعات حول استراتيجية نشر التطرف وأثره في مستقبل هذا الدور الإقليمي، مما أضحى التصدي للتطرف محور تحالفات بين كثير من دول العالم ومنها مصر.

(*) دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، استاذ مساعد في جامعة الملك فيصل (الأحساء، المملكة العربية السعودية)



يُعدّ تحديا لمتطرفين لمصر، من أكثر القضايا إثارة للجدل والاهتمام من الباحثين والنخب الفكرية بعد اندلاع ثورة 30 يونيو/ حزيران 2013، فنمو الظاهرة وانتقالها إلى أطوار وأشكال جديدة، ربما لم تكن موجودة من قبل، يدعوننا إلى قراءة أكثر عمقاً، بعيداً عن التبسيط الذي قد يخل بالتحليل الدقيق لتلك الظاهرة. إذ تناقلت الدراسات والكتابات حول التطرّف والإرهاب في العالم خلال العقد الأخير وعلى رأسها تنظيم القاعدة وما يرتبط بها من جماعات متطرفة. وهذه الدراسات ركزت على منطقة الشرق الأوسط وتحديداً دول المنطقة العربية التي منها مصر على وجه الخصوص. وفي حالة الأخيرة فهي قليلة نسبياً ولكنها بدأت تلفت الأنظار عند اندلاع ثورة 30 يونيو/ حزيران 2013، والقضاء على حكم الإخوان المسلمين والجماعات الجهادية المناوئة لها، التي تهدد بنشر التطرّف في مصر.

وغالبا ما تنطلق هذه الكتابات والدراسات من مفاهيم أمنية أساسا بحكم أن الكثير من الدراسات من هذا النوع تمولها معاهد للدراسات الاستراتيجية مرتبطة ببيئات عسكرية واستخباراتية ترسم مسبقا النتائج والأهداف المرجو تحقيقها أو تبريرها أحيانا.

لكن هذه الدراسة تختلف عن هذه الدراسات والكتابات ويخرج عن هذا التصور، وهي من الدراسات القليلة التي تركز على الوزن الاستراتيجي والسياسي لمصر في المنطقة، ومحاولة التمدد الإرهابي والفكر المتطرف فيها.

ولعل الظاهرة التي تعرضت لها الدراسة تعتبر من أخطر القضايا اليوم وأكثرها تعقيدا وتركيبا، بل تعاضمت وكبرت حتى بلغت المستوى العالمي، فلم يعد ينجو منها أحد بقدر أو بآخر، إذ لم تقتصر العولمة على الاقتصاد والتجارة بل امتد تنميطها ليشمل كل شيء، وفي مقدمة ذلك عولمة العنف والتطرّف والإرهاب التي يراود الارتفاع بمواجهتها إلى مسميات الحرب العالمية الثالثة، إذ أصبح القلق والخوف النفسي قدرا إنسانيا مشتركا على مستوى العالم، مما يدعو إلى الارتياح في اختيار أرض المنطقة



العربية لتكون هي الميدان والمحمل والممول ومقدم الضحايا، وكأن العنف والتطرف بات حكراً على بلاد العرب والمسلمين وشباب المسلمين وحتى دين المسلمين. من هنا أضحت ظاهرة التطرف على حد سواء خاصة بين الشباب -الذي يمثل عصب المجتمع ومستقبله - من الظواهر الجديدة بالبحث والدراسة أملاً في قراءتها أكثر عمقاً، بعيداً عن التبسيط الذي قد يخل بالتحليل الدقيق لتلك الظاهرة، ورصدها وتحديد جوانبها وأبعادها وعواملها المختلفة للوقوف على سبل مواجهتها وتحجيمها لضمان مزيد من الأمن والاستقرار لمصر ولدورها الإقليمي في المنطقة الذي بدأ يتراجع مع حقبة حكم الإخوان المسلمين للبلاد.

لذا نقدم من خلال هذه الدراسة محاولة لفهم منهجية نشر الفكر المتطرف وأسباب المقبولية المجتمعية التي تجعل الشباب يعتقدون هذا الفكر، ذلك بالتعرف على أسباب هذه الظاهرة والأبعاد الشاملة لها وتشخيص المشكلة بصورتها الحقيقية، ودراسة المتغيرات والتحديات والأبعاد الجديدة التي بدأت تأخذها. وإلقاء الضوء على الوزن الاستراتيجي لمصر ومدى أثر تلك الظاهرة على دورها الإقليمي، وتدارس السبل والمعايير الاستراتيجية الكفيلة بالقضاء على التطرف الفكري والعمليات والأنشطة الإرهابية مع إبراز الدور الإقليمي الذي تقوم به الدولة المصرية في التحصين والوقاية من ظاهرة التطرف.. وعليه يمكن بيان أهمية هذه الدراسة، ارتكازاً إلى التساؤل البحثي الذي طرحته المشكلة البحثية هنا، والتي ستحاول هذه الدراسة الإجابة عليها، والذي يدور في الآتي:

س. ما هي منهجية نشر الفكر المتطرف وأسباب المقبولية المجتمعية التي تجعل الشباب يعتقدون هذا الفكر؟ ولماذا يحاول الإرهاب التمدد في مصر، وماهي أساليب التمدد؟ وكيف سيؤثر ذلك على دور مصر الإقليمي؟.



وعلى ضوء ذلك جاءت الدراسة لتتناول هذا الموضوع الشائك ويحتوي على أربعة مباحث إضافة إلى مقدمة وخاتمة وتوصيات تأمل أن نكون قد أوفينا الغرض من ذلك.

إذ سلطة الضوء فيالمبحث الأول منهجية نشر الفكرالمتطرف، من إذأسباب المقبولية المجتمعية التي تجعل الشباب يعتقدون هذا الفكر.

أما المبحث الثاني فقد ركز على المتطرفين الجدد وأساليبالتمددالإرهابي في مصر بعد ثورتي 25 يناير، و30 يونيو.

في حين ركزالمبحثالثامدى تأثير الظاهرة على الدور المصري الإقليمي في المنطقة. بينما يتناول المبحث الرابعوالأخيرالوقاية من التطرف: تركيز استراتيجي على الجهود المصرية الرامية إلى التصدي للتطرف.

المبحث الأول: منهجية نشر الفكر المتطرف

يقال عن النظرية النسبية لآينشتاين: "إن الشيء الوحيد الذي يجعلها صعبة الفهم هو سهولتها!"، عندما ننظر إلى ظاهرة التطرف تبدو سهلة ممتعة، تبدو سهلة من إذ دلالتها اللغوية، صعبة عند التفكير فيالمنهجيةوالدوافع والأسباب المؤدية إليها، وممتعة عندما نريد التوقي منها وإبصار سبل العلاج والحلول.

ورغم كثرة الكتابات والقراءات والتحليلات حول هذه الظاهرة فإنها تنوعت بتنوع الكتاب والباحثين والدارسين وأوطانهم وخلفياتهم وأيدولوجياتهم ودوافعهم وأهدافهم، بل إن بعضها عزز خلط الأوراق ولبس المفاهيم وتزييف الحقائق وإيقاظ الفتن الطائفية والمذهبية، مما ساهم في تهيئة الأجواء لتصفية الحسابات وإثارة العداوات وتمزيق الأموالوأوطان إلى أحزاب وشيع، مما زادت من حدة الظاهرة وصعوبة معالجتها ومواجهتها.

في هذه الأجواء جاءت الدراسة هنا لدراسة المنهجية والأسبابالتيتعد الركيزة الأساسية محل الدراسة. فدراسة الظاهرة وأسبابها نوع من التفسير والتحليل



لمسببات التطرف ودوافعه وليست وسيلة من وسائل التبوير والتسويغ لحصوله، فما دامت الأسباب حاضرة ومتوفرة فإن التطرف متولد ولا ينقطع في المستقبل البعيد إلا بمعالجة أسبابه.

ولعل ما يزيد من خطورة هذه الظاهرة، أن نسبة ممن يتورطون فيها من الشباب الذين يعدون ثروة المجتمع وأمله، وإن كان - في بعض الأحيان - يتسم سلوكهم بالتسرع وعدم التروي والخبرة، والمعروف أن الأمراض الاجتماعية ومنها التطرف، مثل الأمراض الجسمية، يصيب المرض فيها السليم عن طريق انتقال العدوى، والشباب أكثر فئات المجتمع تعرضاً للتقليد والمحاكاة⁽¹⁾. فالفكر المتطرف شأنه شأن أي نسق معرفي، بمثابة ظاهرة اجتماعية تتأثر وتؤثر في غيرها من الظواهر الأخرى، مرتبطة إلى حد كبير بالظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الظروف الأخرى التي يتعرض لها المجتمع.

أولاً: مفهوم التطرف

نظراً لعمق ظاهرة التطرف، فقد تواترت المفاهيم والمصطلحات والدراسات التي تناولت المصطلح بالشرح والتحديد، وسوف تقوم الدراسة بعرض هذا المفهوم على النحو التالي:

إشكاليات التعريف:

1- التعريف اللغوي للتطرف extremism:

أ. هو الوقوف في الطرف، بعيداً عن الوسط، وأصله في الحسيات كالتطرف في الوقوف أو الجلوس أو السير، ثم أنتقل إلى المعنويات كالتطرف في الدين أو الفكر أو السلوك⁽²⁾.



ب. أو هو الغلو والإسراف أو الشطط بعيداً عن التوسط والاعتدال.
 ج. والتطرّف لفظ معياري يعني مخالفة الخط العام أو السوي والذي يحدده التقاليد والأعراف والمعايير القانونية والدينية السائدة في المجتمع الأمر الذي يجعل مفهومه محل اختلاف بين المجتمعات، فالبيئة المرنة قد ترى المشروعية في تصرفات معينة بينما المتشددة تراها عكس ذلك⁽³⁾.

2- الاصطلاح الاجتماعي:

وهو الخروج عن المفاهيم والأعراف والتقاليد والسلوكيات العامة.

3- المفهوم الأمني والسياسي:

هو الخروج على القانون والدستور السائد، إذًا نحن نتوقع أن يختلف مفهوم التطرّف من مجتمع لآخر، بل ويختلف مفهومه داخل المجتمع الواحد تبعاً للجهة التي تحاكم سلوك الفرد.

4- تعريفات الباحثين:

هناك العديد من التعريفات لمفهوم التطرّف حاول بعض الباحثين التوصل

إليه، نتناولها فيما يلي:

فُسر "بلودر **Bloder**" التطرّف على أنه "اتخاذ الفرد موقفاً متشدداً يتسم بالقطيعة في استجاباته للمواقف الاجتماعية التي تمهه، والموجودة في بيئته التي يعيش فيها هنا والآن؛ وقد يكون التطرّف إيجابياً في القبول التام، أو سلبياً في اتجاه الرفض التام، ويقع حد الاعتدال في منتصف المسافة بينهما"⁽⁴⁾.

بينما يشير "لارسون **Larsson**" إلى أنه "استجابة في الشخصية تعبر

عن الرفض والاستياء تجاه ما هو قائم في المجتمع، إذ تعكس مجموعة من الخصائص المميزة للشخصية المتطرفة إلى نهج مجموعة من الأساليب المتطرفة في السلوك كالتعصب والتصلب والجمود الفكري والنفور من الآخرين"⁽⁵⁾.



في حين ينظر "محمد عبد الخالق" للتطرف على أنه "ميل أو انحراف سلوكي تدميري، تحرف فيه المبادئ ، وتعطى قيماً عكسية تتمثل في نحو الآخر ، ولعل هذا هو ما أشير إليه على أنه السلوك الشاذ أو الخروج عن التوسط والاعتدال"⁽⁶⁾.

ويعرف "عاطف فؤاد" التطرف من المنظور النفسي والاجتماعي ، بأنه "انتهاك للقيم الاجتماعية والسياسية القائمة ، ويتدرج هذا الانتهاك من مجرد الخروج عن الفكر والأيدلوجية السائدة ، إلى صورة أكثر تجسيدا كما في أعمال العنف التي تمارسها الجماعات المتطرفة"⁽⁷⁾.

بينما يعرف "علي ليلة" التطرف على أنه "حالة من التعصب للرأي ، لا يعترف معها المتطرف مقاصد الشرع ولا ظروف العصر ، ولا يفتح نافذة للحوار مع الآخرين وموازنة ما عنده بما عندهم والأخذ بما بعد ذلك انصح برهانا وأرجح ميزانا"⁽⁸⁾.

أما "الفخراي" فيرى أنه "انتهاك القيم الاجتماعية والسياسية للمجتمع بالخروج عنها ، وهو أحد مظاهر اضطرابات الشخصية التي تكون ناتجة عن الضغوط والصرعات النفسية التي يتعرض لها المتطرف خلال حياته"⁽⁹⁾.

بهذا فإن حدود التطرف نسبية وغامضة متوقفة فقط على حدود القاعدة الاجتماعية والأخلاقية والسياسية والقانونية التي تعد جوهر التطرف التي يلجأ المتطرفون إلى ممارستها، فهي ظاهرة اجتماعية مرضية معقدة تتأثر وتؤثر في غيرها من الظواهر، مرتبطة إلى حد كبير بالظروف السياسية والاقتصادية والتاريخية والدينية والاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع.

5- أهمية النموذج المثالي Ideal model:

ولكي نحكم على سلوك ما بأنه متطرف يجب أن يكون لدينا نموذج مثالي نحكم إليه هذا السلوك، وهذا ممكن في حالة المجتمعات التي استقرت على تركيبات وديناميات راسخة في حياتها، أما المجتمعات التي تمر بتحويلات كثيرة في فترات زمنية وجيزة فإنها



تعاني من غياب أو غموض النموذج المثالي للسلوك فيقع كثير من أفرادها أثناء حركتهم في المناطق الخطرة . جهلاً أو عمدًا - ويوصمون بالتطرف⁽¹⁰⁾.

6- أهمية الإطار المرجعي Frame of preference:

وهذا يؤكد ضرورة وجود صيغة حقيقية وأصيلة ومقبولة تؤكد الهوية وتسمح بالبقاء والنمو وتحقق المصالح والأهداف لغالبية المجتمع، وهذه الصيغة هي ما يطلق عليه الإطار المرجعي، وهذا الإطار المرجعي لا بد وأن يضع في الحسبان تركيبات وديناميات العقيدة والقيم والأخلاق والمعاملات في المجتمع والأخلاق والمعاملات في المجتمع الذي يتبناه، ويكون ضاربًا بجذوره في أعماق ذلك المجتمع، وهذا لا يعني بل لا بد أن يكون هذا الإطار المرجعي مواكبًا لحركة الحياة البشرية المتطورة وأن يعرض في اعتباره العلاقات المختلفة مع باقي مجموعات البشر⁽¹¹⁾.

7- قيمة التقبل الاجتماعي:

هل الخروج على الأعراف الاجتماعية يعتبر طرفًا في كل الأحوال؟ والإجابة في أن هناك بعض الصفات الاجتماعية الفاسدة كالرشوة والغش والتزوير والظلم .. إلخ، وربما تكون هذه الصفات منتشرة في مجتمع ما إلى الدرجة التي تصبح فيها هي القاعدة، والخروج عنها يكون مستغربًا، وكمثال على ذلك عندما جاء رسول الله صلي الله عليه وسلم إلى المجتمع الجاهلي في الجزيرة العربية ليغير مفاهيمه وأعرافه الفاسدة لم يكن متطرفًا رغم اختلافه الجذري مع قيم وأعراف المجتمع الجاهلي السائدة في ذلك الوقت، والمعيار الأفضل للحكم على سلوك بأنه متطرف أم لا هو أثر ذلك السلوك، ليس على الفرد وحده بل على المجتمع أيضًا، وهذا يوضح لنا الفرق بين السلوك الصحيح والسلوك المتطرف، فالأول يصلح به الشخص ويصلح به غيره ويستمر ويبني، أما الثاني فإنه يهدم حياته الشخص وحياة المجتمع، ومع أن التقبل الاجتماعي ليس هو المعيار الوحيد إلا أنه علي درجة كبيرة من الأهمية في غالب الأحيان⁽¹²⁾.



ثانياً: أسباب المقبولية المجتمعية التي تجعل الشباب يعتقدون هذا الفكر يُعتبر الشباب من أكثر فئات المجتمع عرضة للتطُّرف في السلوك، نظراً إلى ما تتميز به مرحلة الشباب من خصائص عمرية وسمات نفسية خاصة. يميل الشباب إلى إحلال ثقافات خاصة بهم بخلاف الثقافات التقليدية الخاصة بالكبار، ويحاولون من خلالها تأكيد خصوصيتهم، ورغبتهم في الاستقلال النسبي وعدم امتثالهم للقيم والمعايير التي تقف أمام رغبتهم المنشودة. إذ تغلب على ثقافتهم الطابع الراديكالي الذي يرفض القديم وينزع إلى التجديد وعدم الأخذ بالنظم التقليدية، فضلاً عن انفتاحهم على الحداثة والأيدولوجيات الحديثة ورغبتهم في خلق مجتمع أفضل ملائمة لهم. وتظهر بين فئات الشباب مظاهر للاتجاهات المتطرفة، من أوضاعها اتجاه بعضهم نحو العزلة والسلبية، واتباع البعض الآخر اتجاهات سلوكية متطرفة تصل إلى حد استخدام العنف والتطُّرف للإرهاب، محاولين فرضها على الآخرين رغماً عنهم. وتُعد حركة التمرد العالمية التي اجتاحت دول العالم سنة 1968، دليلاً واضحاً على احتجاج هؤلاء الشباب على أنظمتهم القائمة، وعلى قصور هذه الأنظمة عن استيعابهم واستيعاب حركتهم ومواجهة احتياجاتهم وطموحاتهم، وخاصة في الدول النامية التي غالباً ما يعاني فيها الشباب من ضيقهم بالواقع الذي لا يحقق الآمال المستقبلية التي يطمحون إلى تحقيقها. إذ أضحت حالة جديدة من الفوران الشبابية تنتشر في كل مكان، ولقد ظهر التعبير السياسي للحركات الشبابية خلال ثورات التغيير العربي في 2011م وما بعدها من ثورات. وسيطرت القوى الدينية المنظمة - المتمثلة في جماعة الإخوان المسلمين - على الكثير من تلك الثورات، وأدت الانقسامات في العديد من المجتمعات إلى فوضى وحروب أهلية، وظهرت الأشكال الأكثر تطرفاً من الإرهاب الدموي الذي طفا على السطح على أيدي القوى التي تلقب نفسها باسم "الدولة الإسلامية" في العراق والشام (داعش)، كل ذلك كان نتيجة لمزيج من عدة تيارات تاريخية ومجتمعية وسياسية عريضة، ومنها:



- 1- الإفلاس الفكري للعديد من الأنظمة السياسية العربية على مدى فترات طويلة من الحكم سابقة على ثورات التغيير العربي، إذ عجزت تلك الأنظمة عن تجديد العقد الاجتماعي وتفعيله بشكل حقيقي، وعدم الاهتمام بشؤون الثقافة والمعرفة، والاحتكار المستمر للسلطة على نخبة محدودة الفكر؛ كبحت مواهب الشباب وإبداعاتهم وتطلعاتهم، وفرضت نظاماً من الهيمنة والسيطرة على الترقى السياسي والاجتماعي.
- 2- إصابة كثير من الشباب في الشارع العربي والمصري بحالة من اليأس والإحباط وكأنهم مستسلمين أو في غيبوبة فأصيبوا باستكانة نتيجة انتشار الفساد والرشوة والتسيب واللامبالاة والانحلال الأخلاقي وظهور بيروقراطية استبدادية بشكل قوي وملحوظ خاصة في مصر، إذ قامت تلك البيروقراطية بمنح وإحباط كل من تعامل معها. مع العلم أن ذلك النمط من البيروقراطية المستبدة كان يُعدُّ مسؤولاً عن حركة تمرد الشباب في الستينيات في جميع دول العالم العربي.
- 3- المشكلات الاقتصادية التي تواجه الشباب خلال مسيرة حياتهم المعيشية وتقف حائلاً أمام احتياجاتهم الأساسية. فالفقر والبطالة وارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل وقلّة الخدمات وزيادة مستوى المعيشة والقهر المادي والاستغلال الاجتماعي وعجز الأفراد عن تدبير أمور حياتهم المعيشية كل ذلك يؤدي إلى تشكيل أنماط سلوكية لا معيارية ويخلق نوعاً من الخلل الذي يتفاقم عبر الزمن بل قد يصل إلى خلق أشكال من الانحراف إذ يحاول كل فرد البحث عن وسائل غير مشروعة للتغلب على تلك المشكلات المادية والضغط الناتجة عنها⁽¹³⁾.
- 4- عودة ظهور الإسلام السياسي مرة أخرى، بعد أن استمر قمعه لمدة طويلة من قبل الخطاب السياسي القومي والعلماني، ولكنه اكتسب زحماً جديداً من خلال الثورة الإيرانية، والتمويل من جانب بعض الدول النفطية وأثرياء العرب، وظهور حزب الله في لبنان أثناء الحرب الأهلية الطويلة هناك ودوره في المقاومة



أثناء الحرب الإسرائيلية في لبنان. ولقد "تفاقت" تلك الأوضاع وغيرها بعد عودة "العرب الأفغان" الذين تحالفوا مع المجاهدين الأفغان ضد الغزو السوفيتي لأفغانستان، مما أدى إلى اعتلاء طالبان سدة الحكم هناك⁽¹⁴⁾.

5- الثورة العلمية والتكنولوجية التي جعلت العالم أكثر اندماجاً وسهلت حركة الأفراد ورأس المال والسلع والخدمات وانتقال المفاهيم والأذواق والمفردات فيما بين الثقافات والحضارات، فهي الطاقة المولدة المحركة للقرن الحادي والعشرين في كل سياقاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية فهذه الثورة أحدثت تغيرات أساسية في الطريقة التي ينظر الناس بها إلى أدوارهم وأبرز جوانب الثورة العلمية في الحاسوب والإنترنت. وقد أثرت الثورة العلمية والتكنولوجية على الشباب فأصيب بعدم القدرة على الاستقرار في القيم الموروثة، والمكتسبة، ضعف القدرة على الاختيار بين القيم المتضاربة، عجز عن تطبيق ما يؤمنون به من قيم، مما سبب له أزمة قيمية دفعت بالشباب بالثورة على قيم المجتمع واغترابهم عن القيم التي جاءت بها الثورة العلمية والتكنولوجية⁽¹⁵⁾.

6- الغزو الأمريكي للعراق في 2003، وما تبعه من فشل في إدارة الانقسامات العرقية والدينية الشديدة في ذلك المجتمع، بالإضافة إلى الحرب الطويلة التي شنتها أمريكا وحلفاؤها في أفغانستان، وبعدها أعمال القتل الممنهجة للمدنيين باستخدام الطائرات بدون طيار في باكستان وأفغانستان واليمن وغيرها، كل ذلك ساهم في تأجيج مشاعر الظلم التي غذت الاستعداد النفسي لدى الأغلبية المسلمة لقبول مواقف أكثر تطرفاً من شأنها استعادة القليل من احترام الذات والكرامة في مواجهة ما يرونه إهانة متواصلة لكرامتهم⁽¹⁶⁾.

7- كذلك أثر الإعلام بما يملكه من قوة تأثير كبيرة وخاصة بعد ظهور الفضائيات وما يسمى بالسموات المفتوحة على قيم الشباب، وقد ساهم الإعلام في نشر



أماطاً وقيماً أخذ بعضها طابعاً عالمياً وجاوز حدود حضارته التي أفرزته من خلال انتشار ثقافة الصورة، وقد أثر الإعلام على تشكيل وعى الشباب بتأكيد القيم النفعية والفردية، وانتشار ثقافة الاستهلاك نتيجة الانفتاح، والهجرة للخليج بالإضافة إلى انتشار المخدرات، تمجيد كل ما هو أجنبي وتحول الشباب إلى اتساق عالمي متحرر⁽¹⁷⁾.

8- استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وضعف البنيان السياسي للقيادة الفلسطينية الممتثلة في سلطتها الشرعية "السلطة الوطنية الفلسطينية" مما أدى إلى ظهور (حماس) في غزة وتعاظم دورها الذي يهدف إلى اصطناع التطرف وربما تغذيته في المنطقة وتحديدًا دول الجوار والتي منها مصر.

ومن ثم فإن بزوغ التعصب والتطرف يمثل نبذاً لواقع متشابك ومعقد، واقع يتسم بالتعدد في مستوياته وهوياته. وهو محاولة لرفض المساواة في النوع والديانة والسعي لرفض الإرادة بالقوة، كما أنه يستمد قوته من الحمية الدينية، ومن الهويات المحلية المجروحة لشعوب تشعر بالظلم من أجل حشد قواه ضد الآخرين، مثل العرب السنة في العراق في العقد الأخير. ولا يخفى على أحد طاقات الشباب التي تهدر بسبب مظاهر العنف الشديدة ورفض كل حوار، ولسوف تتركز المعركة الثقافية القادمة في التأكيد على التعددية وتعظيم جوانبها الإيجابية في الوقت الذي تنمي فيه مجموعة مركبة من الهويات التي يمتلكها كل فرد فينا⁽¹⁸⁾. كل تلك العوامل أثرت على قيم الشباب بصفة عامة وساعدت على حدوث الأزمة الأخلاقية بين الشباب بصفة خاصة داخل المجتمع المصري. من هنا يتضح لنا إن الشخصية المتطرفة ما هي إلا إفراز طبيعي للتناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، تظهر في أشكال وصور مختلفة، منها انتهاك القواعد التي رسخها المجتمع كقيم اجتماعية تميزه عن المجتمعات الأخرى، وإظهار العداء المتعمد والمقصود تجاه ما اعتمده المجتمع لنفسه ولشبابه من أيديولوجيات وعادات وتقاليد، ويتجسد هذا



الرفض المُتعمد والعداء السافر في أعمال الإرهاب والتخريب، والخروج عن المشاركة السياسية والاجتماعية، والابتعاد عن الجماعة ومخالفتها، بصورة فردية أو جماعية أو تنظيمات إرهابية متطرفة.

المبحث الثاني: المتطرفين الجُدد وأساليب التمدد الإرهابي في مصر بعد ثورتي 25 يناير، و30 يونيو

إذا تأملنا في المتطرفين الجُدد وتمددهم في مصر الذي بدأ في الظهور بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2011م- لا سيما الممارسة العملية لنظرية "الفوضى الخلاقة" (Creative Chaos) التي تعد واحدة من الاستراتيجيات الأمريكية لتفتيت المنطقة - ثم تصاعد هذا التمدد بشكل ملحوظ بعد ثورات التغيير العربي وتحديدًا ثورتي (الحامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني 2011م ، والثلاثين من يونيو/ حزيران 2013م) المصرية. إذ شهدت مصر خلال الفترة التالية لتلك الثورتين؛ تزايداً ملحوظاً في انتشار الأفكار المتطرفة بين الشباب، نتيجة لعوامل عدة أفرزتها الثورتين المصرية من تطرف في فكر المتسللين عليها والمتدربين من الخارج لإضعاف الدولة المصرية، وإقصاء الشباب والشعور بغياب الديمقراطية والعدالة السياسية والاقتصادية؛ مما عزز وجود حالة الاستقطاب السياسي والديني الحاد في المجتمع المصري، الأمر الذي نتج عنه تمدد عناصر التيارات الإسلامية المتطرفة والتنظيمات الجهادية وأيضاً "المقاولين السياسيين والإعلاميين" الذين يتكفلون بتحويل شكاوى الأفراد إلى أفعال وممارسات حقيقية، والتي ظهرت بشكلٍ جالياً بعد قيام ثورة الثلاثين من يونيو/ حزيران؛ تحديداً بعد عزل محمد مرسي من الرئاسة بدعم من الجيش وفض اعتصام رابعة، إذ مهد الطريق لصراع لا يمكن التنبؤ بنتائجه بين الإسلاميين وبين الدولة المصرية بعد تفتيت المشهد الإسلامي في مصر. وفي ظل هذه البيئة، تحوّل بعض الإسلاميين، وتحديدًا الشباب، إلى العنف، ويمكن لجماعات غير الجهادية العنيفة المؤيدة للإخوان التي أسسها هؤلاء الشباب أن تتحوّل



إلى تمرد جهادي متطرف. نتيجة لذلك، انتشرت ستة مظاهر أساسية للمتطرفين الجدد وأساليب تمددهم الإرهابي في مصر، تتمثل أبرزها فيما يلي:

1. التطرف السياسي وعودة المكارثية الجديدة

باندلاع ثورتين في مصر في أقل من ثلاث سنوات، ساهم في زيادة انتشار مفهوم "المكارثية"⁽¹⁾ السياسية، وانتشار خطاب التخوين بصورة متبادلة بين الشباب ونخب سياسية وثقافية متباينة؛ يكاد يتحول إلى سمة فكرية مجتمعية بالغة الخطورة. مما أضحى مسيطرا على تعامل الكثير من القوى القريبة من السلطة الحاكمة مع معارضيهها. إذعادت المكارثية السياسية في ثوبها الجديد بعد اختفائها فترات طويلة لتتطلب ظلالها في مصر، لكن في بيئة وظروف سياسية مغايرة عن تلك التي ظهرت فيها من قبل، وربما بعيدة كل البعد عن التي نشأت في كنفها لأول مرة. فلعل الأحداث المتتابعة التي تمر بها مصر والمنطقة العربية في الوقت الحالي، من معارك واشتباكات وانتفاضات ومظاهرات، جعلت معمارها الفكري قابلا للتجديد، وتم ظهور ما يمكن وصفه بـ"المكارثية العربية الجديدة" التي تشكك في الشباب وجميع القوى والتوجهات السياسية، وامتدت تأثيراتها لتشمل التشكيك في المجتمع برمته.

ودخل المصطلح القاموس السياسي وتم استخدامه على نطاق واسع في أثناء احتدام الأزمات والحروب المختلفة، فهو بمثابة إحدى أدوات السيطرة على الأوضاع السياسية الداخلية والأمنية للبلاد. ذلك بحسبانه معبرا عن حالة اغتيال الخصوم معنويا وفكريا، عبر اتهامات تطعن في وطنيتهم وتخوينهم والتنكيل بهم وإقصائهم، بل شمل أيضا تكفيرهم (وهو سلاح الجماعات الإسلامية بمختلف توجهاتهم، خاصة جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين). ورغم أن مصر والعالم العربي برمته سبق أن شهد مكارثيات فكرية متقطعة في حقبوعقود ماضية مختلفة، إلا أن الحالة الراهنة تبدو غير مسبوقة في حجمها وفي خطابها المطروح، كما أن مؤججيهها متعددو التوجهات، وتأثيراتها متشعبة. وقد ساهمتهاجمة الاعلامية المنظمة من خلال البرامج الحوارية



السياسية والحملات والرسائل الإعلامية المكثفة في بعض القنوات الفضائية وتحديدًا المصرية في ترسيخ هذا الخطاب، من خلال إطلاقها الخطابات المضللة والتعميمات السلبية على المنتمين لكافة الفصائل؛ وبثها للمتلقين بأنه يعيش في مسلسل نظرية المؤامرة بل في حالة مؤامرة كونية، مما يؤثر مباشرة على التماسك والترابط الاجتماعي المصري ووحدة النسيج الوطني.

2. النظرُ فالإقصائي وسياسة التنفير

مع المستجدات المتعلقة بالنتائج التي أسفرت عنها الثورتين المصرية، على مستوى إقصاء الشباب وهميشهم وعدم تمكينهم وإشراكهم في دائرة صنع القرار الذي بات أمرًا ليس باليسير؛ بانتشار خطاب دولة العواجيز «فعواجيز الماضي يرفضون التراجع عن مآربهم قيد أمثلة فما زالوا جميعًا يتأهبون للظهور في المشهد العام من جديد.. متلفحين بسلاح حق يراد به باطل سلاح اسمه "الخبرة" ظانين أنهم أصحاب الخطوة والنفوذ⁽¹⁹⁾». الأمر الذي يستحق من وجهة نظرنا وقفة تحليلية متأنية نظرًا لآثارها البعيدة المدى على الأجيال الحاضرة والمستقبلية من الشباب. والسؤال المركزي هنا هو: كيف ترد الشباب على سياسة التنفير والإقصاء، وإلى أي حد يساهم هذا العنصر في ولادة جيل متعصب ومتطرف عند ملايين الشباب المصري الذين اختزنوا في وجدانهم وذاكرتهم مظاهر التهميش وانعدام الأمل؟. وبالاحتكام إلى القوانين التي تحكم آليات وردود فعل الذات الجماعية المهددة على الأبعاد السياسية والنفسية والثقافية والوجودية، فإن هذه الاستجابات والردود سرعان ما تنقسم إلى نوعين متناقضين رغم ما بينهما من قواسم مشتركة، نوع يفضي إلى الوقوع في لجة اليأس والقنوط والعدمية ويؤدي في أحسن الحالات إلى البحث عن الخلاص الفردي، ونوع آخر يستشعر أصحابه فداحة الهزيمة وتدفعهم مشاعر القهر والغضب إلى الانتقام والسعي لإثبات الجدارة⁽²⁰⁾. الأمر الذي يجعل البلد



لقمة سائغة للطامعين سواء من الداخل أو من الخارج، مما تؤدي بالبلاد إلى عواقب وخيمة.

3. التطرف الفكري:

التطرف الفكري والتكفير وعدم قبول الاختلاف، كلها مترادفات تعزى غالباً إلى التطرف الديني وغيره من أصناف التطرف، الذي يحرص على مصادرة حقوق الإنسان مثل الحق في الاختلاف، إلى حد تكفير كل من يتبنى عقيدة فكرية أو دينية مختلفة⁽²¹⁾. وفي مصر تنامي خطاب الكراهية، والعنف والتطرف والإرهاب في مواقع التواصل الاجتماعي، والصحف والمواقع الالكترونية، والذي ظهر بشكل جاليا بعد ثورتي الخامس والعشرين من يناير/كانون الثاني، والثلاثين من يونيو/حزيران؛ فمصر تواجه حرباً شرسة وهي الحرب على الإرهاب وتحديداً الحرب على الفكر التكفيري، إذ إن التطرف الفكري الذي هو بدوره واحد من أخطر أنواع التطرف والإرهاب. لأنه غير مادي، فأنت تحارب عقولاً قد تم تشويهها، بفعل جماعات مخربة. تعمل في الآن نفسه على حماية ووقاية آخرين من خطر تلويث الأفكار والمعتقدات، وتشويه العقول فيها لها من حرب ضروس، لا تبقى ولا تزر؛ إذا لم تتم إدارتها بشكل فعال ومخطط ومدروس بمنهجية صحيحة، واستراتيجية منضبطة ومحددة؛ أي بخطة تنفيذية متكاملة لتوظيف كافة الإمكانيات اللوجستية والفنية والعلمية والأكاديمية لمكافحة هذه الجماعات والقضاء على التطرف والإرهاب. لذا فهذا النوع من التطرف لا يمكن أبداً أن تكتفي الدولة لمعالجته بالمعالجات الأمنية وحدها فقط، بل لابد من معالجة فكرية بالأساس (أي معالجة الفكر بالفكر)، لابد من محاربة الفكر الفاسد بالفكر الصحيح، الفكر المتطرف بالفكر المعتدل، الفكر المغرض بالفكر المهادف البناء⁽²²⁾. هذا بجانب تحقيق تنمية شاملة مستدامة للبلاد للقضاء على البطالة والأمية والفقر التي تعد من ضمن الأسباب الأساسية لظاهري التطرف والإرهاب.

4. التطرف الديني الطائفي:



إبان فترة حكم الإخوان المسلمين التي لم تستمر أكثر من عام (يونيو 2012- يونيو 2013) أدت اللغة التحريضية التي سادت إلى أعمال عنف متتالية ضد المسلمين الشيعة والبهائيين في مصر، أبرزها: المنشورات التحريضية التي وزعتها الجماعة الإسلامية، وحزب البناء والتنمية السلفي في يونيو 2012 بمحافظة أسيوط، ضد عدد من الشخصيات العامة، ورموز الكنيسة المصرية، تتهمهم بالإساءة للدين الإسلامي، تهجير 9 أسر مسيحية من رفح للعريش خوفاً من تهديدات الإرهابيين في سبتمبر 2012، أحداث «دهشور» و«عزبة ماركو» بيني سويف في 2012، وأحداث «الخصوص» بمحافظة القليوبية و«الكاتدرائية المرقسية» بالعباسية في 2013، التحريض على الأقباط بعد الاعلان الدستوري نوفمبر 2012؛ وهي أحداث عنف طائفية متطرفة موجهة ضد المسيحيين⁽²³⁾. وأحداث «زاوية أبو مسلم» في 23 يونيو 2013، والتي راح ضحيتها أربعة مواطنين شيعة أبرزهم القيادي الشيعي «حسن شحاته»⁽²⁴⁾.

وتنامى هذا المناخ الطائفي المتطرف بعد الانتخابات الرئاسية يونيو 2012، بعد أن ساند عدد كبير من المسيحيين الفريق "أحمد شفيق" في جولة الاعادة على حساب "محمد مرسي"، وهي الرسالة التي اعتبرتها جماعة الاخوان بداية لعلاقة فتور بين الأقباط والاخوان. الأزمة زادت تعقيدا بعد صدور الاعلان الدستوري في نوفمبر 2012، وخروج قطاع كبير من المواطنين للتظاهر ضد محمد مرسي رفضا للإعلان الدستوري، وتشكيل جبهة الانقاذ الوطني وضمت عدد من الأحزاب والقوى السياسية بمختلف التوجهات الايدولوجية والفكرية، وهو ما وضع جماعة الإخوان في مأزق، واضطرت معه قيادات الجماعة إلى اتهام الأقباط والكنيسة بالوقوف وراء هذه المظاهرات لإنهاء حكم مرسي، خاصة وأن هذه الفترة قد شهدت انسحاب الكنيسة من الجمعية التأسيسية للدستور وما تلاها من ممثلي الأحزاب الليبرالية والفنانين وعدد كبير من فئات الشعب المختلفة⁽²⁵⁾. فخلال الأسابيع الستة بين



عزل مرسي وصبيحة يوم فض اعتصام رابعة العدوية تنوعت أشكال استهداف المواطنين على الهوية الدينية، لتبدأ من الاحتجاز والإيذاء البدني والخطف والقتل. ووفقاً للوقائع التي وثقتها المبادرة المصرية إذ تعرضت «43 كنيسة لاعتداءات مختلفة، من بينها 27 كنيسة نُهبت وحرقت بالكامل أو تم ذلك بأغلب مبانيها، بينما تعرضت للنهب أو التدمير أو الإلتلاف الجزئي في الأبواب والنوافذ نحو 13 كنيسة، وتم إطلاق النار على 3 كنائس. وطالت موجة الاعتداءات 7 مدارس و6 جمعيات مسيحية منها مركزان طبيان وملجأ للأطفال، هذا إضافة إلى حرق سبعة مبانٍ خدمية والاعتداء على عشرة منازل لرجال دين مسيحيين»⁽²⁶⁾.

5. التطرف الدموي: التعاطف مع الجماعات والتنظيمات المتطرفة

تشهد مصر الآن موجة جديدة من العنف والتطرف الدموي الذي باتت آثاره مستمرة عبر ثلاثة أجيال من العنف والتي لم تبدأ من الآن ولكنها بدأت منذ بداية السبعينيات، إذ تعددت الجماعات التي توجه نشاطها العنيف ضد الدولة ومؤسساتها ونظامها الحاكم، أو تتخذ من سيناء موطناً لمهاجمة أهداف خارجية (إسرائيل). وتشابكت هذه التنظيمات في العديد من الأهداف، والوسائل، والاستراتيجيات، إلا أن الموجة الأخيرة قد تمايزت عنها، خاصة بعد عزل الرئيس السابق "محمد مرسي"، وإسقاط نظامه، وشعور الإخوان المسلمين بالظلمية، وتزايد رغبتهم في الانتقام، بعد أن تسرب حلم الدولة الإسلامية من بين أيديهم⁽²⁷⁾.

فموجة 30 يونيو الثورية في مصر لم تكن خاطفة كموجة 25 يناير الثورية، فقد آثرت أن تكون ممتدة في الصراع وفي التاريخ وفي الجغرافيا، وكان هذا التمدد نتيجة للطابع المتطرف للسلطة الإخوانية، والطابع الإرهابي للجماعة وحليفاتها وتنظيمها الدولي.. وعلاقتها الإقليمية والدولية متشابكة المصالح والأهداف السياسية الإقليمية والدولية والاستراتيجية، فقد كشفت جماعة الإخوان وحليفاتها، بعد قيام موجة 30 يونيو الثورية - وقد تعاملت معها الجماعة وتحالفها كإفراق عسكري



16 نوفمبر 2012 ، ورفع صور أسامة بن لادن أثناء الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها أحزاب تيار الإسلام السياسي أمام مقر الأمن الوطني بمدينة نصر يوم 3 مايو 2013 ، والتي كان مكتوباً عليها. «رجل أذل الأمريكان، عشت حميداً ومث شهيداً». وتكرر هذا الأمر بصورة مماثلة مع تنظيم داعش حين تم رفع أعلامه والهتاف له خلال إحدى تظاهرات يوم الجمعة 21 نوفمبر 2014 ، وقبل أسبوع من «انتفاضة الشباب المسلم» التي دعت لها «الجهة السلفية» يوم الجمعة 28 نوفمبر 2014⁽²⁹⁾.

كما تنامي تأييد تنظيم داعش بين الشباب المصري، فقد كشفت نتائج استطلاع للرأى قامت بإجرائهما إحدى الشركات التجارية لصالح المعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى على عينة من 1000 مشارك في كل دولة خلال سبتمبر وأكتوبر 2014 عن وقوع الشباب المصرفى مرتبة وسط من إذ التأييد العام لأفكار التنظيم مقارنة بباقي الدول العربية إذ بلغت هذه النسبة 3 %، وهى نسبة أعلى من نسبة مؤيدى التنظيم فى لبنان (1%)، وأقل من نسبة المؤيدين فى الكويت (4%) والسعودية (5%). كما أنها أقل من نسبة مؤيدى التنظيم فى فلسطين (13.1%) حسبما كشف استطلاع آخر قام بتنفيذه المركز الفلسطينى لاستطلاع الرأى فى أغسطس 2014⁽³⁰⁾. وبرز ذلك جالياً حينما أعلن بعض شباب الإخوان المسلمين فى أغسطس 2014 عن تنظيم تشكيلات تحمل أسماء مشتقة من تنظيم داعش مثل الدولة الإسلامية فى حلوان والمطرية "داحم"، والدولة الإسلامية بالهرم وفيصل "داهف"⁽³¹⁾. ودعا بعض شباب الجماعة إلى تدشين تنظيم يحمل اسم "دامل" وهو اختصار الدولة الإسلامية فى مصر وليبيا⁽³²⁾. كما أن عددا من عناصر التنظيمات الحالية سافروا إلى سوريا، وعادوا إلى مصر بعد عزل مرسي لتنفيذ عمليات عنف أيضا⁽³³⁾.



وبصفة عامة، تحمل هذه التنظيمات دوافع انتقامية، فهي ترى أن التيار الإسلامي تم إقصاؤه عن السلطة بناء علي مؤامرة اشتركت فيها أجهزة الدولة، وتيارات المعارضة العلمانية -حسبما تصفها- وترى أيضا أن طرفي المؤامرة اتفقا علي كراهية الإسلام أو نظام الحكم الإسلامي، أو علي الأقل المشروع الإسلامي. كما تعتقد هذه التنظيمات أن أنصار التيار الإسلامي تعرضوا لمذبحة أثناء فض اعتصام أنصار الرئيس المعزول، وبالتالي لا بد من الانتقام من مؤسسات الدولة، لاسيما الأجهزة الأمنية (الشرطة والجيش)، ويبررو عمليات التطرف بالعنف الدموي ودوافعهم الانتقامية هذه في سياق أنها نتيجة طبيعية للإطاحة بالرئيس المدني المنتخب. وتبدو تنظيمات التطرف والعنف الحالية نفسها حريصة علي الحفاظ علي هذه الحاضنة، بل وتنميتها من خلال تجنب استهداف المدنيين، وإصدار بيانات من وقت إلي آخر تخاطب فيها عاطفة المواطنين لمواجهة الحملة الإعلامية التي تتعرض لها⁽³⁴⁾.

6. التطرف الرياضي:

مع مواكبة الأحداث التي تشهدها الملاعب الرياضية، حرصنا على أن نسلط الضوء هنا على ظاهرة التطرف الرياضي كأحد أهم أنواع التطرف، مما أضحى معضلة تعانيها مصر بل العالم بأسره.. خصوصاً وأنه يتسبب بين الحين والآخر في إصابات ووفيات ودمار. الأمر الذي قد يحرف الرياضة عن مسارها الترفيهي، إلى آخر شرس يحمده الأرواح⁽³⁵⁾. فالتطرف الرياضي يعد بوتقة كبيرة تتسع لتشمل تطرف المشجعين وروابط الأندية داخل المدرجات، وتطرف اللاعبين، والأجهزة الفنية للعبة، ووسائل الإعلام المختلفة، فالتطرف الرياضي منظومة تشمل كافة تلك العناصر. إذ شهدت الملاعب المصرية -خاصة في لعبة كرة القدم- درجة كبيرة من التطرف فالمشجعين -وأغلبهم من الشباب- وجدناهم يشجعون فرقهم بتعصب شديد جداً وصل لحد التطرف داخل المدرجات بهدف الفوز، وإن فازوا في المباراة بالغوا في فرحتهم وإن خسرت فرقتهم يحزنون كثيرا ويشعلون النيران داخل



المدرجات مع اتجاه بعضهم إلى تكسر أثاث الملعب ورمي اللاعبين والمدربين الفنيين بالكراسي والشماريخ، فضلا عن انتشار ظاهرة جديدة خلال الآونة الأخيرة من قيام روابط الأندية بإشعال "الشماريخ" داخل المدرجات أثناء سير المباراة دون أي داعٍ مما يؤدي إلى وقوع غرامات على الأندية وعلى جماهيرها⁽³⁶⁾.

ومن أسوأ أنواع التطرف الرياضي الذي شهدته مصر وأنتهت بالكوارث التي حدثت في الملاعب؛ والتي نتجت عنها إزهاق الأرواح لمجرد الخسارة أو الفوز: أحدث 2010 بين «مصر والجزائر» في تصفيات كأس العالم 2010 في مدينة أم درمان بالسودان، إذ شهدت مباراة الفريقين قتل العديد من المصريين والجزائريين في كلا البلدين ضمن حرب شعواء تمت تغذيتها جيداً من قبل الإعلام، أحداث مذبح «استاد بورسعيد» 2012 فكانت مؤلمة حين توقفت مباراة المصري بورسعيدي والأهلي في مسابقة الدوري بعد دخول الجماهير لأرضية الميدان وقتل العديد من الجماهير؛ التي راح ضحيتها حوالي 74 قتيلاً ومئات المصابين من مشجعي "الألتراس" .. تلك الحادثة جعلت الدوري المصري يتوقف لأكثر من عام، كارثة 2015 «استاد الدفاع الجوي» إذ وقعت الأحداث بعد محاولة مشجعي نادي الزمالك مشاهدة المباراة التي جمعت فريقهم مع نادي إنبي، في «استاد الدفاع الجوي» بالقاهرة، من دون تذاكر دخول. وذلك لأن الداخلية المصرية سمحت بدخول 10 آلاف مشجع فقط لحضور المباراة. وبحسب «ألتراس وايت»، بادرت قوات الأمن بإطلاق قنابل الغاز على الجماهير. وردت وزارة الداخلية في بيان أن الوفيات حدثت نتيجة التدافع بين الجماهير. وأسفر الحادث عن مقتل 22 مشجعاً من الفريقين⁽³⁷⁾.

أما عن روابط "الألتراس"⁽¹⁾ في مصر والتي أنتشرت بسرعة فائقة في مصر والتي لم يُقابل ظهورها في مصر بترحاب كبير. بل على العكس، شنت وسائل الإعلام الرياضية هجوماً على مجموعات الألتراس، واتهمتهم بالتعصب وفقدان الروح



الرياضية، والنسب في كثير من الصدمات بين مشجعي الأندية. ولم يختلف الحال كثيراً مع أجهزة الأمن؛ فمنذ اللحظة الأولى، نظرت تلك الأجهزة للألتراس بعين الريبة، واعتبرتهم تهديداً لها؛ إما بسبب خشيتها من أن توجع مجموعات الألتراس العنف في الملاعب، أو نتيجة لقدرة الألتراس الكبيرة على الحشد والتنظيم، وإمكانية استغلال تلك القدرة في عالم السياسة⁽³⁸⁾. إذخضعت هذه الروابط إلى عمليات تمويل خاصة الخفية سواء (داخلي، خارجي) ويصعب تحديد ذلك. وظهر ذلك بشكل لافت عقب ثورة 25 يناير/كانون الثاني (التي كانت نقطة التحول الأساسية في انتقال شباب الألتراس من فاعل رياضي لفاعل سياسي)، ولاسيما خلال فترة حكم المجلس العسكري التي شهدت أكثر محطات الصدام عنفاً بين الجنابين.. وخاصة يوم جمعة الغضب في 28 يناير 2011، واحتلالهم الصنوف الأولى في مواجهة قوات الشرطة؛ نظراً لخبرتهم الكبيرة في التعامل مع الشرطة خلال السنوات الماضية، ومعرفتهم بتكتيكات وتحركات قوات الأمن، فمنذ ذلك الحين، تحولت ظاهرة الألتراس في مصر من ظاهرة رياضية تجمع مشجعي الأندية الرياضية وترغب في مساندة فرقها، إلى ظاهرة سياسية بامتياز. واكتسبت المنافسات الرياضية نكهة سياسية واضحة، ليس فقط بين الجماهير بعضها البعض، بل بين مجموعات الألتراس المختلفة من ناحية، وقوات الشرطة المصرية من ناحية أخرى⁽³⁹⁾. ويشكل خاص عقب الأحداث الدامية التي وقعت في استاد بورسعيد؛ فقد أشعلت هذه الأحداث حدة العنف بين الأمن وشباب الألتراس أهلاوي الذين نظموا على مدى عام كامل العديد من الوقفات والمظاهرات للمطالبة بالقصاص ممن تسببوا في هذه المذبحة. وشهدت هذه المظاهرات صدمات وأعمال عنف وتطرف سقط فيها العشرات من المصابين والجرحى، وجرى خلالها محاصرة بعض مديريات الأمن وحتى منزل وزير الداخلية نفسه. كما قاموا بإحراق نادي الشرطة ومقر اتحاد الكرة بالقاهرة وذلك احتجاجاً على الأحكام التي صدرت بحق المتهمين



في قضية أحداث بورسعيد. وقد استمرت الصدمات بعد الإطاحة بحكم الرئيس السابق "محمد مرسي" في 3 يوليو/تموز 2013، إذ وقعت اشتباكات عنيفة بين ألتراس أهلاوي ورجال الأمن، في فبراير/شباط 2014، عقب مباراة الأهلي والصفافسي التونسي بإستاد القاهرة. ولم يختلف الموقف كثيراً مع رابطة مشجعي الزمالك (white knights)، التي تم القبض على عدد من أعضائها وصدرت بحقهم أحكام بالسجن بعد اتهامهم بأعمال شغب وتطرف في استاد القاهرة، في مارس/آذار عام 2014. وازداد الوضع تأزماً عقب سقوط أكثر من عشرين قتيلاً والعديد من المصابين من مشجعي الزمالك فيما عُرف بأحداث استاد الدفاع الجوي، نتيجة اعتداء الشرطة عليهم أثناء دخولهم الاستاد لتشجيع فريقهم خلال مباراته مع فريق إنبي⁽⁴⁰⁾. بهذا فإن النقطة التي كانت فاصلة حول الألتراس، عندما نجح الإخوان في استخدام طاقة هذه المجموعات لصالح أهداف «تطرفية وإرهابية»، تجسد ذلك في معركة شارع محمد محمود.. ومحاولة حرق وزارة الداخلية ومبنى اتحاد الكرة ونادى الشرطة - كما أشارنا لذلك من قبل-، وبعدها شاهدنا أعلام الألتراس في مناطق التظاهرات الإخوانية، في رابعة والنهضة، وهكذا نجح الإخوان في تشويه الألتراس وخلق جماعات رافضة لهم في الشارع، بعد أن استبدلوا الأعلام والرايات بالخرطوش والأناشيد بالحجارة. هكذا تحول التشجيع الجميل للألتراس إلى تطرف وإرهاب، وهو ما جسّد تنامي الرفض للألتراس⁽⁴¹⁾.

في النهاية يمكن القول، إن نجاح النظام المصري في تجاوز أزمته مع الشباب، مرهون بقدرته على فتح المجال أمام هؤلاء الشباب وإحتوائهم للمشاركة الحادة في صنع مستقبل الوطن؛ ونشر الوعي فيما بينهم- أي الشباب - بأهمية التصدي بمسؤولية للأفكار المتطرفة التي يروج لها جماعات الغلو والتطرف والعنف والتي تحمل في طياتها أجنداث خارجية تهدف إلى القضاء على مبدأ المواطنة المنصوص عليه في الدستور المصري 2014 و هدم الاستقرار وإحداث فوضى بالبلاد، كما أنه مرتبط



بشكل أكبر بقدرة السلطة وتحديدًا صانع القرار المصري على تطوير وإيجاد بدائل حقيقية لإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والشارع المصري؛ بما يسع مطالب كافة القوى السياسية والاجتماعية الجديدة. وذلك يستوجب اتخاذ جملة من الترتيبات والخطوات واتباع عدد من السياسات لتفكيك حدة الاحتقان والغضب في الأوساط الشبابية واخراجها من حالة اليأس والإحباط وفكرة الإقصاء والتهميش والتنفير المسيطرة عليها حاليًا، وفي مقدمة ذلك الإفراج عن جميع الشباب المعتقلين خارج إطار القانون والمختفين قسرًا لدى الأجهزة الأمنية، أو هؤلاء الذين حوكموا وصدرت بحقهم أحكام بالسجن المشدد لمدة طويلة بموجب قانون النظار المثير للجدل الكبير والانتقادات الواسعة والذي يقيد من الحريات العامة. إلا أنه في ظل التوجهات والممارسات الحالية للنظام السياسي المصري ورغبته في هندسة المشهد السياسي لضرب بيد من حديد في التصدي لتلك الظاهرة، نجد أن المعالجات الأمنية لظاهرة التطرف والإرهاب.. قد أثبتت محدوديتها؛ فمن غير المتوقع أن تنجح مساعي السلطة، على المدى المنظور، في تخفيف حالة الاحتقان والتوتر في أوساط الشباب ما لم تبحث عن استراتيجية وطنية شاملة تركز على مكافحة وتفكيك الفكر الأساسي الذي يشكل خطرًا في حد ذاته، وتكون بمثابة المخرج الذي يشمل كافة الأطياف من السلطة السياسية والشباب وكافة القوى السياسية والدينية للتصدي هذه الآفة، والذي لن يتم إلا بالمصارحة والمصالحة الوطنية خاصة مع الشباب.

المبحث الثالث: مدى تأثير ظاهرة التطرف على الدور المصري الإقليمي
كان من بين تأثير التطورات والمتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في الأونة الأخيرة والتيننتجت عنها بروز ظاهرة التطرف، وامتداد تداعياتها إلى منطقة الشرق الأوسط أن تزايد الاهتمام بدراسة دور مصر الإقليمي. ونظراً لخصوصية هذه المنطقة وموقعها بالنسبة للدور المصري بوصفها دائرة مركزية له، فقد تعددت الرؤى



وتنوعت التوقعات حول مضمون ومستقبل هذا الدور ومدى تأثيره إقليمياً، خاصةً بعد الموجة الثورية التي شهدتها البلاد وما تركته من اضطرابات وإرهاصات تنامي عنها ظاهرة التطرف بشكل فجائي. ذلكفي ظل توجهات رئيسة ثلاثة: الأول يُعلَى من شأن الاعتباراتالسياسيةوالاقتصاديةوالأمنية والتكنولوجية، وعلى ضوءها ينتهي إلى حدوث تراجع في أهمية وقوة مصر الاقتصادية، وبالتالي أهميتها ودورها الاستراتيجيفى المنطقة. وبينما يقبل التوجهالثاني مسألة التراجع النسيفى القوة الاقتصادية لمصر، إلا أنه يرى أنه لا يلغى أهمية مصر أو يشكل تراجعاً كلياً أو نهائياً لدورها. فمصر مازال لديها العديد من عناصر القوة (البشرية والسياسية والثقافية والجيوبوليتيكية) التي يمكن من خلال توظيفها بشكل ملائم ومتكامل أن تعوض تراجع عناصر القوة الاقتصادية. وفي التوجه الثالث، فإن مصر، وعلى الرغم من تراجع مصادر قوتها الاقتصادية، تظل قادرة على ممارسة تأثيرها ونفوذها في المنطقة⁽⁴²⁾. خاصة فيما يتعلق بقضية التطرف التي تمثل الأساس الفكري للجماعات الإرهابيةالمتطرفة- والتي لا تتفق مع مصالح الأمن القومي المصري وأيضاً مصالح مصر الإقليمية في المنطقة التي لا تنفصل عنها-، سواء الجماعات التي تعمل في مصر مثل أنصار بيت المقدس، أو التي تعمل في الجوار المحيط بمصر، سواء المباشر كحالة ليبيا، أو جوار الجوار كما في حالي سوريا واليمن.

وعلى ذلك، نتناول في هذا المبحث، الدور والتأثير الذي تواجهه مصر على المستوى الإقليمي من جراء ظاهرة التطرف، وفي المقابل نتناول أيضاً الأبعاد التي حملتها هذه الظاهرة على التحركالمصري الخارجي.

أولاً: ظاهرة التطرف ومدى تأثيرها على دور مصر الإقليمي في المنطقة ليس ثمة خلاف على حيوية الدور الذي تلعبه مصر في المنطقة العربية والذي أكسبها إلى حد بعيد الكثير من زخمها وهيبتهامند أمد طويل. بيد أنه في الآونة الأخيرة ثارت علامات استفهام كثيرة حول طبيعة هذا الدور، خصوصاً في ظل ما



يعتريه من تغيرات صبت في مجملها في انحساره وتراجعها بشكل غير معهود⁽⁴³⁾.. وتحديدا منذ بداية الثورات التي اندلعت في البلاد، الأمر الذي اعتبره البعض خروجاً عن المألوف. وحقيقة الأمر فإنه يصبح من الصعب استثناء تراجع الدور الإقليمي لمصر عربياً عنه على مستوى الشرق الأوسط، أو على مستوى الدائرة الأفريقية كما جرت العادة في تصنيف دوائر السياسة الخارجية المصرية.

وإذا كان البعض يعزو هذا التراجع إلى تغير في ديناميات البيئتين الإقليمية والدولية، وهو ما يصعب إغفاله بالطبع، فإن هناك عوامل أخرى داخلية نعتقد بدورها القوي في تفسير هذا التراجع والانحسار. ولأغراض التحليل يمكن الحكم على مدى قوة أو ضعف الدور الإقليمي المصري⁽⁴⁴⁾.. من خلال ملف التطرف باعتباره أحد المؤشرات الهامة على قياس حركة هذا الدور ومساره صعوداً وهبوطاً وهما.

فظاهرة التطرف التي تواجهها دول المنطقة ومنها مصر ستؤثر على سياسة الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط، ومنها الأمن الإقليمي والوطني؛ نظراً للارتباط الوثيق وعلاقة التفاعل المتبادل والتأثير والتأثر فيما بينهم. والقضاء على التطرف ومكافحته، كانت مصر من الدول التي تمثل الأداة والدولة الهامة في المنطقة، التي يمكن من خلالها محاربة التنظيمات والجماعات المتطرفة على جبهات عديدة خاصة مع حدوث ثورات التغيير العربي في المنطقة، وتنامي معها الحركات الإرهابية المتطرفة مما أثر على الاستقرار وأمن المنطقة ومصالح القوى الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لموقع مصر الاستراتيجي ووجودها على الحدود مع إسرائيل وقطاع غزة من الشرق، وليبيا من الغرب، وعلى طول ساحل البحر الأحمر. فتمتلك مصر أيضاً الأصول الرئيسية المركزية في تحقيق الاستقرار الإقليمي، إذ تدير قناة السويس والتي تُعد موقع هام للشحن والتجارة العالمية، فالجيش الأمريكي يعتمد على قناة السويس في نقل الأصول العسكرية من البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة القرن الأفريقي والمحيط الهندي، والفارسي



والخليج، والحفاظ على حرية التنقل عبر قناة تتطلب علاقات مستقرة بين مصر وجيرانها، وبخاصة إسرائيل⁽⁴⁵⁾. كما أن مصر تُعد هامة أيضاً لحليفة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط (إسرائيل)، وذلك لحمايتها من التنظيمات المتطرفة والعمليات الإرهابية على الحدود، وإتضح ذلك من خلال قيام إسرائيل بنشر قوات مسلحة على الحدود مع مصر، إذ قرر الجيش الإسرائيلي بنشر أنظمة رادار ذات كفاءة عالية على طول الحدود المصرية للتحذير من القذائف الصاروخية المحتملة من سيناء، كما قامت لاحقاً بالأشبتاك مع عناصر إرهابية قادمة من سيناء، فهذا يؤكد دور مصر الإقليمي، وإستخدامالقوى الكبرى وحلفائها لها ولمصالحها في المنطقة والمتمثلة في الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل.

لكن في ظل ثورة الخامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني 2011م، تراجع الدور المصري الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ظل الإنقسام الشديد بين أفراد الشعب المصري، وفي ظل هذه التوترات، تصاعدت الجماعات المتطرفة بشكل كبير خاصة بعد ثورة الثلاثين من يونيو/ حزيران 2013م، وتنامى التطرف الحدودي مع دول الجوار؛ والذي كان له دور كبير في التأثير على الدور المصري الإقليم، وذلك نتيجة للتأثر بالجماعات الجهادية المتطرفة المنتشرة على حدود شرق ليبيا القريبة من الحدود الغربية لمصر، خاصة مع وجود التشابكات الجغرافية والسياسية والأيدولوجية بين التيارات الإسلامية بين البلدين، هذا بجانب التصاعد الغير مسبوق في تهريب الأسلحة من تلك الحدود، وفقر الموارد اللازمة لهذه المدن المصرية الحدودية، وصعوبة السيطرة والرقابة عليها، وتنظيم التنقل بها، كل ذلك ساعد بشكل كبير على تصاعد هذه الجماعات المتطرفة فيها. وظهور أماكن للتدريب لتلك الجماعات بالقرب من الحدود المصرية. وأيضاً وجود تنظيم جيش الإسلام في غزة، والتابع لحماس، وله دور في نشر الفكر الجهادي المتطرف في سيناء، وهذا بدوره يحدث توترات داخل الدولة، والتي برزت بشدة خاصة بعد



الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين في مصر، وغيرها من الجماعات المتطرفة في بلاد المغرب العربي وسوريا والعراق ولبنان، والذي له دور في التأثير على الأمن القومي المصري، وإنهاك الجيوش المصرية في محاربتها، ومن ثم هذا يؤثر بشدة على الأمن القومي المصري، وبالتالي التأثير على القدرة المصرية في لعب دور فعال على المستوى الإقليمي⁽⁴⁶⁾. ومن هنا إتجهت مصر لعمل لقاءات دورية مع الجزائر، وذلك لمواجهة التهديدات التي تفرضها الأزمة الليبية، ويقوم كلا البلدين بتبادل المعلومات لمكافحة شبكات تجنيد المتطرفين والإرهابيين، ونقلهم عبر الحدود، والحد من إمتداد الجماعات المتطرفة الموالية لتنظيم داعش، وحشد الدعم الإقليمي والدولي لمواجهة التطرف والإرهاب العابر للحدود في ليبيا، والحفاظ على وحدتها. كما إتجهت مصر لإستخدام القوة الناعمة من أجل محاربة تنظيم داعش من خلال "حرب الأفكار"، وذلك من خلال محاربة فكرة بأخرى من خلال مؤسسة الأزهر، ووزارة الأوقاف، ودار الإفتاء، والحد من نشر أفكار هذه الجماعات الإرهابية، خاصة في ظل التوترات الداخلية العنيفة بعد 30 يونيو⁽⁴⁷⁾، وهذه التغييرات أدت إلى التشكيك الأمريكي في دور مصر في مكافحة التطرف والإرهاب، ولكن مع محاولة مصر للمشاركة وعمل مبادرات للمكافحة شيئاً فشيئاً عاد التوجه والدعم. إذ تصاعدت جهود التعاون الدولي في مجال مكافحة انتشار الأفكار المتطرفة في سبتمبر من العام 2014، وإتجهت الولايات المتحدة لعمل تحالف دولي لمواجهة تنظيم داعش، ويضم حوالي 50 دولة، ومن ضمن هذه الدول مصر، وذلك بناء على أهميتها كما أوضحنا سلفاً، إذ أن مصر تسعى من خلال مشاركتها في التحالف الدولي، إلى التعاون مع الدول للقضاء على الجماعات المتطرفة، وبالإضافة إلى ذلك إعطاء دعم وشرعية للنظام السياسي المصري بها، وترى مصر أن هذا يعد منفذ لها لتقليل تدخل تركيا في المنطقة⁽⁴⁸⁾. أيضاً في الشهور الأولى من عام 2015، عقدت قمة واشنطن لمكافحة التطرف العنيف خاصة بين الشباب. خلال



الفترة من 17 إلى 19 فبراير 2015، والتي شارك فيها ممثلون من أكثر من ستين دولة، وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية⁽⁴⁹⁾. كما عقد مؤتمر وزارة الخارجية البريطانية حول مكافحة التطرف العنيف في 25 مارس 2015، ونظم مجلس الأمن الدولي في 23 أبريل جلسة نقاشية حول دور الشباب في مكافحة التطرف العنيف وتعزيز السلام⁽⁵⁰⁾.

ونجاح مصر أيضاً في إثبات دورها الإقليمي، وذلك من خلال المؤتمر الإقتصادي العالمي، والذي جاء فيه مساندة معظم دول العالم لمصر، والتأكيد على دورها في مكافحة التطرف والإرهاب في المنطقة، وإبداء الرأي على الرغبة في تحطيم أزمتهما الإقتصادية، وما تلى ذلك من نجاح القمة العربية السادسة والعشرين التي عُقدت مباشرة في شرم الشيخ عقب المؤتمر الإقتصادي، والتي أثبتت دور مصر الفاعل في العالم العربي، وقدرتها على إحداث الإستقرار في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالحرب في اليمن، ودعم النظام في مواجهة الحوثيين، وأيضاً في موافقة معظم الدول العربية على الإقتراح المصري بإنشاء قوة عسكرية عربية مشتركة لمواجهة التهديدات التي يواجهها الأمن القومي العربي من قِبَل المنظمات المتطرفة، وأيضاً إيران، والمخططات الأمريكية في المنطقة، وبالتالي هذا الوضع فرض على - الدول الكبرى ذات المصلحة في المنطقة والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها - حسن التعامل مع مصر، وذلك في ظل نظام يحرص على إستقرار المنطقة، ومكافحة التطرف⁽⁵¹⁾. فقد حرصت مصر بشكلاً فاعلاً على المشاركة في هذه المبادرات والاجتماعات، وعلى طرح نفسها كمنصة انطلاق لمحاربة التطرف والأفكار المتطرفة في العالمين العربي والإسلامي، ذلك على جبهات عدة منها الإقليمي والشائي. لتحقيق دور مصر إستراتيجياً إقليمياً يثبت جدارته في محاربة الجماعات المتطرفة، وكسب سمعة دولية وعربية وإقليمية دون التورط المباشر في الحرب.



فمصر تتجه نحو كيانٍ مكتمل الملامح بعد الثورتين التي اندلعت فيها، مؤهل لاستعادة الدور الريادي الذي تفرضه الحقائق التاريخية والجغرافية ومُدرِك للتحديات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية وغيرها من التحديات المصرية الأخرى، وأيضاً للمصالح المتعلقة بالأمن القومي والإقليمي والوطني.

ثانياً: أبعاد التحرك المصري الإقليمي والدولي

يمكن تحديد ثلاثة أبعاد رئيسة لتعامل مصر مع قضية التطرف كقضية من القضايا الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية⁽⁵²⁾:

1- يتمثل البعد الأول في وجود إدراك بأن التطرف ظاهرة عالمية متعددة الحدود، وهي لا تقتصر على الدول العربية أو على إقليم بعينه. فالتحولات الاستراتيجية التي أحدثتها الثورات العربية في إقليم الشرق الأوسط كشفت عن أن الدول الغربية أيضاً مسؤولة عن انتشار الأفكار المتطرفة، وهو أمر لم يكن متداولاً بصورة كبيرة في الدوائر السياسية والأكاديمية في فترات سابقة، إذ كان يتم التعامل مع الدول العربية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، على أنها حواضن للأفكار المتطرفة، بسبب انتشار الفقر فيها، وغياب الطابع الديمقراطي عن نظمها. إذ كشفت ظاهرة المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق عن أن انتشار الديمقراطية في الدول الأوروبية لم يحل دون رغبة المواطنين الأوروبيين في السفر والجهاد في صفوف "داعش"، حتى أصبحوا يمثلون، وفق تقديرات المركز الدولي لدراسات التطرف ICSR في ديسمبر 2014، ما نسبته 20% من إجمالي المقاتلين في صفوف "داعش". كما أن السياسات التي تتبعها الدول الأوروبية في التعامل مع بعض القضايا المتعلقة بالتعددية الثقافية في مجتمعاتها تعد سبباً لانتشار التطرف، ومن ذلك قضية الإسلاموفوبيا



بتجلياتها المختلفة، والتي تؤثر سلباً في فرص دمج المجتمعات المسلمة في هذه الدول، فضلاً عن تأثيرها في المسلمين في كل أنحاء العالم بما فيهم مصر والمنطقة العربية. وفي هذا الإطار، أكد الرئيس المصري "عبدالفتاح السيسي"، أثناء زيارته إلى أسبانيا في أبريل 2015، أن "العالم بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تحالف شعوب وحضارات في مواجهة التطرف والكرهية، التي تمثل بيئة خصبة لانتشار الإرهاب، لما يمثله من تهديد لأسس وقيم الحضارة الإنسانية". وهذا يتطلب من الناحية العملية التعاون متعدد الأطراف مع الدول التي تتشارك مع مصر في تصوراتها الخاصة بخطورة التطرف على الأمن القومي، وهي قضية تخضع لحسابات سياسية بصورة كبيرة. ولعل موقف هذه الدول من جماعة الإخوان، التي يحرص الرئيس السيسي على تأكيد الطابع المتطرف لها، يعد مثلاً جيداً على ذلك. إذ أشار في معرض خطابه الدولي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 سبتمبر 2014 إلى أن مصر "رفضت الرضوخ لطغيان فئة باسم الدين، ورفض قوى التطرف التي قوضت دولة المؤسسات وعملت على شق وحدة الصف المصري".

2- وينصرف البعد الثاني إلى اكتساب التطرف بعداً إلكترونياً نتيجة تزايد الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي، والتي أصبحت أداة منخفضة التكلفة لنشر الأفكار المتطرفة، بل والتخطيط لتنفيذ العمليات الإرهابية. ورغم ما يبذل من جهود من قبل العديد من الدول من أجل الرقابة على التطبيقات الاجتماعية بأنواعها المختلفة، فإنه لم يعد بالإمكان السيطرة عليها بصورة كاملة، وأصبحت كذلك التدايمات السلبية المترتبة على الحجب الكامل لهذه التطبيقات لا يمكن التنبؤ بها. وفي حالة مصر، تشير الدراسة الإحصائية السنوية الخاصة بشركة جوجل لعام 2012 إلى أن نسبة من يقتنون الهواتف الذكية بلغ نحو 26% من إجمالي السكان في مصر، أي نحو 32



مليون نسمة، وتبلغ نسبة المستخدمين للتطبيقات الاجتماعية المختلفة من هذه النسبة على الهواتف المحمولة 56 %، بينما بلغ مستخدمو الإنترنت في مصر - بحسب البيانات الخاصة بالجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء لعام 2014 - عدد 42.31 مليون مستخدم. ونظراً لما يصاحب تزايد استخدام هذه المواقع من التعرض للأفكار المتطرفة، فقد طالب الرئيس عبد الفتاح السيسي الأمم المتحدة بغلق الصفحات التكفيرية على مواقع التواصل الاجتماعي، والصفحات الخاصة بالجماعات الإرهابية.

3- ويتعلق البعد الثالث والأخير بأن مواجهة التطرف لا تعتمد فقط على المعالجة الأمنية، فهي قضية لها مبرراتها "غير الأمنية". وقد تحدث الرئيس السيسي عن رؤيته الخاصة بهذه المسألة، إذ حدد مرتكزين لاستراتيجية مكافحة التطرف، هما "تطبيق مبدأ المواطنة وسيادة القانون بناءً على عقد اجتماعي وتوافق وطني، مع توفير كافة الحقوق، لاسيما الحق في التنمية الشاملة، بما يُحصن المجتمعات ضد الاستغلال، والانسحاق خلف الفكر المتطرف، والمواجهة الحاسمة لقوى التطرف والإرهاب، ومحاولات فرض الرأي بالترويع والعنف، وإقصاء الآخر بالاستبعاد والتكفير".

من هنا نجد أن، مصر بعد الموجة الثورية الثانية في 30 يونيو عام 2013 تمكنت من إرساء بعض المبادئ الأساسية التي تسترشد بها السياسة الخارجية المصرية في توجهاتها على المستوى الإقليمي وأيضاً الدولي، والتي يتم على ضوءها توجيه هذه السياسة، في مقدمة هذه المبادئ استقلال القرار الوطنى المصرى ورفض أية إملاءات خارجية، وكذلك استعادة الدور القيادي الإقليمى لمصر والذي لعبته في السابق، فضلاً عن محاربة التطرف والدعوة إلى تجديد الخطاب الدينى وعقد تفاهات إقليمية مع الدول المعنية بالبؤر الإرهابية في البلدان المختلفة. قد لا ترقى هذه المبادئ إلى مستوى الرؤية الشاملة لتوجهات مصر الخارجية في الحقبة الراهنة أو مستوى الوثيقة



الرسمية التي تحدد توجهات مصر ضمن استراتجية للأمن القومي المصري الحقبه الراهنة ولكنها على أية حال بداية مهمة لإحداث النقلة النوعية المطلوبة في توجهات وسياسات مصر الخارجية. فمستقبل الدور الإقليمي لمصر يرتبط بقدرة مصر على بلورة نموذج حضاروسياسوثقافي للمنطقة يجمع بين الاعتدال والانفتاح على الثقافة الحديثة وبين الخصوصية الثقافية والثقافة الكونية وبين قوة الدولة وقوة المجتمع وبين الحضور الفاعل في النظام الدولي والعمل على تغيير وتعديل توجهاته إزاء قضايا العرب والمسلمين وبصفة خاصة قضية "التطرف" التي تؤثر على المنطقة بأثرها وعلى حضارتها الإسلامية". ومنالبدية أن الدور المصري الإقليمي تتوفر له في الوقت الراهن أحد أهم أركان ومقومات هذا الدور ألا وهو القبول الداخلي لممارسة مصر لدورها، إذ إن جانباً كبيراً من الغضب الثوري الذي رافق مجريات ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011 وموجتها - الثورة الثانية 30 يونيو عام 2013 - كان يتعلق بتدهور مكانة مصر وتخليها عن دورها وانسحابها، أما القبول العربي فحدث ولا حرج إذ يدرك العرب بصورة متزايدة أهمية دور مصر للمنطقة والإقليم وهذا القبول العربي يجمع بين الصفة الرسمية وغير الرسمية أى بين الدول وبين الشعوب العربية، ومن شأن هذا القبول والترحيب الداخلى والخارجى تحفيز الإرادة المصرية على القيام بأعباء هذا الدور⁽⁵³⁾.. بإيجابية وتوازناً وفعالية أكثر مراعاة للمصالح مع دول الجوار، ومحاولة تنمية المصالح ومواجهة القضايا المشتركة معها (كقضية التطرف هذه)، على أمل أن تستعيد زعامة هذا الدور الإقليمي كما كان من قبل، خاصة مع حدوث التحولات السياسية السريعة والمستمرة في المنطقة.

المبحث الرابع: الوقاية من التطرف: تركيز استراتيجي على الجهود المصرية الرامية إلى التصدي للتطرف



لكي تتمكن مصر من مجابهة العمليّات المتطرفة المنظمة، يستوجب اعتماد خطة استراتيجية تقوم على مجموعة شاملة من الخطط والسياسات والإجراءات التنفيذية، متسقة مع قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة عدد 1373 (2001) ليُلزم كلّ الدّول لسنّ الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسّساتية المناسبة من أجل مكافحة الإرهاب وشن حرب عليه، ومواجهة الأنشطة الإرهابية والتنظيمات المتطرفة وتحركاتهم⁽⁵⁴⁾. وكذلك قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة عدد 1456 (2003) والقرارات التي تلته، والذي يُلزم الدّول للحرص على أن تتطابق جميع الإجراءات المتخذة لمكافحة التطرّف والإرهاب مع القانون الدّوليّ وبالخصوص مع القانون الدّوليّ لحقوق الإنسان وقانون اللاجئيين والقانون الإنساني⁽⁵⁵⁾.

فكثيرا ما تحدد الخطط الاستراتيجية المعتمدة لمكافحة التطرّف عددا من الأهداف التي تكون موزعة على المراحل للعمليات الإرهابية المتطرفة. يمكن تصنيف هذه الأهداف بصفة عامّة كما يلي⁽⁵⁶⁾:

- 1- الحيلولة دون أن يلجأ الرّجال والنساء إلى التطرّف والإرهاب.
- 2- توفير الفرص والدّعم للأفراد المتعاطفين مع التطرّف العنيف والرّاديكالية اللذين يؤدّيان إلى الإرهاب أو المشاركين فيهم لكي يتراجعوا عن تعاطفهم.
- 3- رفض تقديم الدّعم والموارد والوسائل للمشبهين في التورّط في عمليات متطرفة لتنظيم صفوفهم أو للتخطيط والإعداد لشهجوم وعمليات إرهابية.
- 4- الإعداد للتصدي للعمليات المتطرفة من أجل الحدّ من المخاطر المحتملة وبالخصوص تلك التي تستهدف البنية التحتيّة الأساسيّة.
- 5- متابعة المشبهين في تورّطهم في العمليات المتطرفة لإيقافهم ومحاکمتهم.
- 6- الرّد على العمليّات الإرهابية المتطرفة باعتماد إجراءات رادعة ومناسبة للحدّ من وقوعها ولمساعدة الضحايا.



من هنا تتحمل الدولة المصرية مسؤولية تقديم الحماية ضدّ العمليّات المتطرفة ويتطلب هذا تركيزها على وضع الوسائل الرادعة والوقائية المناسبة. ينعكس هذا في مسؤولياتها القانونية الدوليّة وفي التزاماتها السياسيّة. في هذا النطاق حدّدت الاستراتيجية الأهميّة لمكافحة الإرهاب والتطرّف مقارنةً ببديلة لمكافحة الإرهاب والتطرّف تشتمل على (57):

- 1- إجراءات لمعالجة الظروف التي تهيئ لانتشار ظاهرة التطرّف والإرهاب.
- 2- إجراءات للوقاية من التطرّف والإرهاب ومكافحتهما.
- 3- إجراءات لضمان احترام حقوق الإنسان للجميع ولتطبيق مبادئ دولة القانون التي تمثل القاعدة الأساسية للحرب ضدّ التطرّف والإرهاب.

استراتيجية المواجهة والوقاية من التطرّف

استكمالاً لجهود الدولة المصرية في مجال مكافحة التطرّف والإرهاب، تحتاج مصر في الفترة المقبلة إلى إستراتيجية وطنية وقائية لمكافحة التطرّف العنيف والزاديكالية المؤدّيين إلى الإرهاب، تنطلق من ثوابت عدة وحزمة متكاملة من السياسات والإجراءات، ضرورة أن تتبناها الحكومة وفق خريطة محددة تحتاج إلى جهود شاملة ومتعددة الاختصاصات. تنفذ من خلال مجموعة عمل معنية بمكافحة التطرّف يتم تشكيلها لهذا الغرض؛ لتتألف من ممثلي الوزارات والهيئات والأجهزة الأمنية والاستخباراتية والقضائية المعنية بهذا الشأن، وعدد من الخبراء والمتخصصين في شؤون التطرّف والإرهاب، وقيادات الجماعات الإسلامية المعتدلة التي نبذت العنف والتطرّف ولديها خبرة في التعامل مع المتطرفين ومع أفكارهم. كذلك الإعلاميين ذوي المهنية العالية في كيفية التعامل مع العمليات والحوادث المتطرفة وتغطية أخبارها وتحليلها وتفسيرها في مجالي الوقاية والمعالجة. والشباب المعتدلين سواء من طلاب الجامعات أو من نشطاء الإنترنت ممن لديهم القدرة على التصدي للأفكار المتطرفة ومواجهتها.. وبعض المتخصصين في مجال الطب النفس والتعامل مع الشباب



المعرض للخطر، باذ تضمن هذه الإستراتيجية الجمع بين السياسات العلاجية للشباب المتطرف، والوقائية التي تهدف لحماية الأجيال الشابة الجديدة من الانجذاب للأفكار والجماعات المتطرفة⁽⁵⁸⁾. وتتمثل هذه الاستراتيجية في السياسات والاجراءاتالتالية:

أولاً: السياسات والإجراءات العامة

1- معالجة الظروف والعوامل الهيكلية المهياة للتطرف العنيف: للقضاء على التطرف بصفة فعلية يجب معالجة جذرية للظروف المهياة بل المؤدية له، وبالخصوص الظروف الهيكلية والعوامل الدافعة المرتبطة.. بمجالات تتصل بمكافحة التطرف لكنها لا تقتصر عليها من ذلك⁽⁵⁹⁾:

أ. معالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية السلبية على غرار الفساد وقلة وضعف الحوكمة الرشيدة وارتفاع نسبالبطالة وبالخصوص بطالة الشباب.
ب. تعزيز المؤسسات الديمقراطية ودولة القانون من ذلك الشرطة الديمقراطية ودعم الحوار بين الدولة والمجتمع وضماناحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ج. تطوير المنظومة التعليمية.. وتطوير المناهج التعليمية لغرس القيم الوطنية، وإشاعة الوسطية، وتبني الاعتدال والتسامح.

د. تعزيز دور المؤسسة الدينية المتمثلة في مؤسسة الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف، بتجديد الخطاب الدينيالمستنير عن طريق أقطاب الفكر الديني المستنير والعلماء الإجلاء.. في توضيح المفاهيم، وفتح مسارات حوار هادئة مع الشباب، بمختلف توجهاتهم الثقافية والفكرية، لمناقشتهم في الأدلة الشرعية والحجج التي يدعمون بها مواقفهم. وعدم الربط - بصورة



مباشرة أو غير مباشرة - بين الدين والتطرف المؤدي إلى الإرهاب، باعتبار أن الإرهاب لا دين له، والتركيز على الانحراف الديني هو مكن العلة وبيت الداء في المجتمعات البشرية.

هـ. مكافحة التعصب والتمييز ودعم الاحترام المتبادل والتعايش والعلاقات المتناغمة بين كافة الأطياف.

و. محاولة وضع حدّ للخلافات العنيفة والتشجيع على الفضّ السلمي للتزاعات وحلّ المشاكل القائمة.

2- دعم أطراف الصفّ الأمامي: يجب دعم أطراف الصفّ الأول من الأقرباء أو الأساتذة أو المتخصصين أو المرشدين الاجتماعيين ممن يسهل عليهم التواصل مع الأفراد المهتدين بالاستقطاب، والمعرضين أكثر من غيرهم لخطر التطرف الراديكالي؛ لفهم المعنى الحقيقي للتطرف. ويجب تدريبهم على التعرف على تركيبة العوامل المختلفة ونقاط التقاطع بينهما؛ والتي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التطرف العنيف لدى كلّ شخص على حدة، كذلك يجب معرفة الدور الذي قد تقوم به ولمن يلجؤون إلى الطلب بالاستشارة أو المساعدة.

3- مجابهة انتشار الأفكار والخطابات المشرّعة للتطرف بمجابهة انتشار الأفكار والخطابات المشرّعة للإرهاب: يمثل انتشار وتقبل الأفكار والخطابات المشرّعة للتطرف والداعية إليه عوامل استقطاب بامتياز. فكثير من المتطرفين والمتشددين العنيفين بارعون في صياغة خطبهم وتزيينها لنشرها بطريقة يصل صداها إلى الأفراد أو الفئات المستهدفة لاستقطابهم وضمّهم إلى صفوف الراديكاليين المتشددين. توجد عديد من المقاربات المختلفة التي يمكن استعمالها لإضفاء الشرعية على التطرف والإرهاب والدعوة إليهما ومنها⁽⁶⁰⁾:



- أ. استعمال القاعدة التي تقول إنَّ الهدف يبرّر الوسيلة إذ يمكن تبرير ضرورة العنف والتطرّف لبلوغ غاية اجتماعية أو إيديولوجية أو سياسية أو غيرها و أنه لا يوجد حلّ آخر.
- ب. نزع الصّفات الإنسانية عن الضحايا بسبب عدم التسامح والكرهية ونكران الكرامة الإنسانية.
- ج. وصف التطرّف بالأمر المثير والمضادّ للثقافة أو التركيبة المهيمنة.
- د. البناء على كاريزما و/ أو شرعية المتطرفين وبالخصوص قادتهم.
- لذا تتطلب مكافحة الدعوات إلى التطرّف الأفكار والخطابات المشرّعة له وللإرهاب عددا متنوعا من التدخّلات. من ذلك يجب فهم هذه الخطابات والأفكار للتمكنّ من دراسة ومعالجة الشكاوى والمظالم التي تستغلّها تلك الأفكار ولاجتناب حدوث أفعال قد بُرّر القضايا التي يدافع عنها المتطرفون، ويستعملوا من خلالها أنواعا كثيرة من الحجج، لذلك من الصّوروي أن تقارعها أصوات مناسبة وذات مصداقية؛ مبنية على ديناميكية - تساهم فيها كافة أجهزة الدولة - تعتمد على حجج وبراهين رادعة لحججهم ومتناسبة مع الأفعال للحفاظ على ثقة المواطنين، وكذلك لاجتناب تمكين المقترفين من الفرصة للقيام بدور الضحايا أو لتبرير خطاباتهم المتطرفة. كما يجب إقامة الدليل على خطأ تلك الخطابات من الناحية الإيديولوجية والواقعية بنشر رسائل مضادة وإيجابية للجماهير المستهدفة بحملات الانتداب والتطرّف العنيف. وفي هذا الصّد فإنّ مواقف وتجارب متطرفين سابقين أو عناصر انسحبت من مسار التطرّف العنيف والراديكالية المؤدّين إلى الإرهاب يساعد كثيرا على صياغة رسائل وخطابات مضادة ونشرها⁽⁶¹⁾.

4- تطوير مقياس وطني للتطرّف⁽⁶²⁾: وذلك بالتعاون بين مراكز البحوث المتخصصة والوزارات التي تنشط في التعامل مع النشء والشباب والمسجونين. ويسمح ذلك بالتحديد الدقيق للعوامل الأساسية المسؤولة عن انتشار الأفكار المتطرفة



ومواجهتها قبل تحولها إلى أنماط سلوكية عنيفة. ويمكن في هذا المجال الاستفادة من مؤشرات العنف، والإرهاب، أو ببعض المؤشرات المرتبطة بعدد من جوانب ظاهرة التطرف، وإجراء مزيد من الدراسات الميدانية التي تقيس التغير في منظومة القيم لدى الشباب، ومدى انتشار أفكار التطرف بين مختلف فئاتهم، وقيام وزارات الدولة بتكثيف جهودها نحو رعاية أنشطة الخبراء والمتخصصين في المجال. وتقدم الخبرة الأمريكية نموذجاً للاستفادة من طاقات الخبراء والباحثين في رصد الاتجاهات القائمة للتنظيمات المتطرفة، وتجميع كافة المعلومات عنها بغرض ملء الفجوات خاصة بشأن التيارات الجديدة. ومن المهم أن يتوازي مع ذلك الجهد العلمي إنشاء قواعد بيانات داخلية عن المتطرفين على غرار الخبرة الألمانية، والتي قامت السلطات فيها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بإنشاء قاعدة بيانات داخلية للتحري عن الأشخاص والتنظيمات المشتبه في قيامها بأنشطة إرهابية أوقفها لقرار مجلس الوزراء الألماني 20 سبتمبر 2006، وقادت «قاعدة بيانات مكافحة الإرهاب» يميلون إلى التطرف، علاوة على إنشاء الجهود المبذولة في التحقيقات مع المشتبه فيهم إلى القبض على الكثير من المتطرفين ذوي الصلة بالتنظيمات المتطرفة، وإجهاض تنفيذ عمليات إرهابية كانت تستهدف مصالح أمريكية في ألمانيا.

5- تعزيز التعايش مع الاختلاف ونشر ثقافة السلام: لقد ثبت أن التنوع وثقافة الاختلاف والتعددية الفكرية واقع كوني وإرادة إلهية يستحيل إلغاؤها؛ فالتعدد ضرورة اجتماعية، والمواطنة حق إنساني، علينا أن نتعامل مع هذا الواقع بوعي يحقق التعايش السلمي في ظل التنوع والتكامل مع التعدد والتعاون في القواسم المشتركة، عليه إذا أردنا تعايشاً سلمياً يحافظ على الوحدة⁽⁶³⁾. أن نتوافق على عامة الشعب أن يمكنهم التعايش مع اختلاف داخل واقع مركب متعدد الطبقات. وتتطلب التعددية أن نسمح لهذا الاختلافات بأن تثري مجتمعا.



إن قبول ثقافة الآخر المختلف لا يعني بالضرورة الاقتناع بها، إنما هو إقرار بوجود الاختلاف معها وبوجود هذه الثقافة وقبولها من قبل الآخر، شرط أن لا تكون تلك الثقافة مبنية على حساب حقوق الآخر أو وجوده، كما ويجب النظر إلى الآخر المختلف من دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو القومية أو الخلفية الاجتماعية أو الاتجاه السياسي أو أي سبب آخر، وطالما أن الاختلاف لا يكون على حساب وجود الآخر أو حياته، فالآخر هو فرد مواطن، له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات، فيجب احترام هذا الاختلاف والعمل على تعزيز قبول ثقافة الآخر المختلف مهما بلغت درجة الاختلاف، وتفعيلها بشكل طبيعي بما تنسجم مع واقعنا ومتطلباته. وإن التسامح والديمقراطية لهما اتجاهان أي اخذ وعطاء وتفاعل ايجابي مع قيم إنسانية جديدة بعيدة عن روح التعصب والكرهية وشطب الآخر المختلف. إذ إن غياب الديمقراطية تنعدم إمكانية تكافؤ الفرص في التعبير عن الرأي، وإن غياب العدالة السياسية تنقطع فرص الحوار والتواصل بين مكونات المجتمع، وإن غياب سلطة القانون يقع الضرر على الجميع بدون استثناء. ولكن غياب ثقافة التسامح وقبول الآخر المختلف هو من أكثر عوامل الواقع الذي يعاني منه مجتمعنا في الوقت الحاضر، وهذا يمثل مسؤولية يجب أن يضطلع بها الجميع من قوى سياسية ومنظمات مجتمعية ومؤسسات ثقافية وحتى علماء دين، ولكن بعض ما تم ذكرها هو فاقد لما عليه أن يعطيه للمجتمع، وإذا أن فاقد الشيء لا يعطيه بأي حال من الأحوال. وإن الاعتراف والإقرار بثقافة التسامح وقبول الآخر والاعتراف به هو أمر جيد ومقبول نظرياً ولكن يجب العمل والنضال من أجل ترسيخ قيمة هذه



الثقافة وتطبيقها في الحياة اليومية بشكل يعود بالفائدة على الجميع دون استثناء. من أجل العمل على نشر هذه الثقافة لا بد من اتخاذ بعض الخطوات العملية في هذا المجال ألا وهي⁽⁶⁴⁾:

- أ. تبني برامج علمية وذلك لتنمية وعي مجتمعي...
 - ب. وضع مناهج تعليمية جديدة لإعداد جيل واع قادر على تحمل أعباء المرحلة...
 - ج. إيجاد أدوات إعلامية متطورة على جميع الأصعدة...
 - د. نبذ كل أشكال التطرف والتخلف والتشدد في المجتمع عن طريق إقامة دورات تعليمية وندوات تثقيفية...
- فكرة التسامح والتعددية الفكرية والاعتدال والقبول الآخر، واللجوء إلى الحوار وإلغاء فكرة شطب الآخر وإقصائه والثأر وإناطتها بالقانون، يعتمد على اتباع منهج منظم - متكامل مع الإطار الثقافي للمجتمع لارتقاء بالجديد؛ من خلال استعداد الأطراف التي تريد بناء مستقبلها نحو مجتمع متصالح مع نفسه؛ على أساس تغليب المصلحة العامة على الخلافات الشخصية والاختلاف في وجهات النظر والمشاعر والأفكار السلبية الدفينة البعيدة عن العقل والتروي واللاتعصبي نتائجها.

ثانياً: السياسات والإجراءات الموجهة

- 1- المسائل القضائية والجنائية في مكافحة التطرف العنيف: يجب صياغة قوانين "تحارب" التطرف، تركز على إطار تشريعي دقيق وصریح يوفر الظروف المناسبة لتجريم الجنايات التمهيديّة، وملاحقة ومقاضاة الأشخاص الذين يحرّضون على التطرف العنيف أو ينتدبون ويستقطبون عناصر من أجله. إذ يجب تجريم التحريض على التطرف.. والانتداب على براهين وحجج محدّدة وأن تضمن



مسارات قضائية ومحكمة عادلة وأن تمتنع قطعياً عن استعمال التعذيب بجميع أنواع الممارسات المهينة والقاسية وغير الإنسانية الأخرى وأن تضمن الحق في الحياة والحق في الحرية وفي الأمن⁽⁶⁵⁾.. أي ملاحظتهما قضائياً حسبما جاءت به المعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما يجب أن تحدّد هذه القوانين التجريم بكلّ دقّة، ويجب أن يأخذ في الحسبان ألا يكون التجريم موجّهاً لمجموعة أو لفرد بعينه دون سواه. إن مجرد الإدلاء والتعبير السلمي عن أفكار ومواقف وايدولوجيات ومعتقدات يعبر عنها يجب ألا يُعتبر جرماً أو جناية يحاسب عليها تحت مظلة التطرّف.

2- تحويل مسار الشباب المهتدين بالانسياق نحو التطرّف والتواصل معهم واستيعابهم: يتعيّن تحويل مسار الشباب المهتدين بالانزلاق والانسياق نحو التطرّف العنيف والراديكالية المؤدّين بالإرهاب؛ عن طريق دليل محدد يتم من خلاله تقديم الدّعم لهذه الفئة- التي من الممكن أن تؤثر في مواطنين عاديين وكذلك في أشخاص مهمّشين يصعب التواصل معهم -؛ لكي تدرك معنى التطرّف العنيف والراديكالية المؤدّين بالإرهاب ولمراجعة فرضياتها وأفكارها السائدة وللتعرّف على نقاط التقاطع بين مختلف العوامل ومنها ما يمكن أن يؤدي إلى التطرّف العنيف ولمعرفة الدور الذي قد تقوم به ولمن يلجؤون إلى طلب المساعدة. يمكن أن تشمل عملية تحويل وجهة هذه الفئة من الشباب من مسار التطرّف العنيف والراديكالية المؤدّين إلى الإرهاب العديد من أشكال الدّعم على غرار توفير مكان آمن والاستشارة السيكولوجية والإحاطة وتوجيه الشباب إلى أشكال إيجابية للتعبئة مثل العمل المدني أو الفنون والرياضة. وبهذا يجب عدم معاملة الشباب المهتدين على كونهم إرهابيين محتمّلين⁽⁶⁶⁾.. كما يجب عدم التشهير بهم وتشويه سمعتهم.



3- مساعدة الأفراد المنحازين للتطرف العنيف والراديكالية وإعادة تأهيلهم: إذ يجب مساعدة هؤلاء الأفراد على تطوير مهارتهم الثقافية وتطوير التفكير النقدي والتأمل للاستفسار حول جدوى الخطابات المتطرفة والأفكار المتشددة التي قد تؤثر فيهم وينساقون نحوها. وينبغي أن يعتمد الالتزام والمشاركة على تحليل فردي وفصل صريح بين الأدوار وعلى بروتوكولات تبادل المعلومات بين مختلف الأطراف الفاعلة وخاصة أجهزة الشرطة من أجل الحفاظ على حقوق الأشخاص مع احترام حياتهم الشخصية⁽⁶⁷⁾.

4- الإحترافية ورفع مستوى الوعي الإعلامي بالتطرف: إن خطط مواجهة الفكر الإرهابي المتطرف لن تكون ناجحة دون أن تنتهج الحكومة سياسة إعلامية مبنية على الشفافية، وإستراتيجية إعلامية واضحة في هذه المواجهة. فدون وعي حقيقي بخطورة الحرب الفكرية التي تشنها الجماعات المتطرفة لتفكيك مؤسسات الدولة التي تشكل النواة الصلبة لها "المجتمع - الجيش - المخابرات - الأمن الداخلي" يصبح التعامل الأمني مع قضية التطرف تعاملاً جزئياً وقاصراً⁽⁶⁸⁾. ويمكن تحديد الدور الإعلامي في محاربة التطرف بكافة أشكاله، ضمن الأسس التالية:

أ. تنسيق السياسات الإعلامية الوطنية بين وسائل الإعلام المختلفة فيما يتعلق بقضايا التطرف والأمن القومي، والتركيز على ما تسببه الأعمال الإرهابية من أضرار فادحة للدولة والمجتمع؛ بتدريب العاملين في وسائل الإعلام خاصة مقدمي البرامج التلفزيونية والقائمين على إعدادها على التعامل العلمي مع القضايا المتعلقة بالإرهاب والأمن القومي، بالرجوع إلى مصادر موثوقة قبل نشر أي أخبار تتعلق بالتطرف، وعدم تقديم تحليلات أو آراء تخدم المتطرفين بذريعة الحياد أو حرية التعبير، فلا حياد في مواجهة التطرف والإرهاب والتخريب. كما يجب أيضاً عدم التعامل مع الأحداث



الإرهابية المتطرفة على أنها مجرد قصة خبرية أو سبق إعلامي، ولكن يجب أن يتم التعامل معها على أنها عدوان على الدولة والمجتمع المصري. ولن يتم ذلك إلا بتكاتف كافة وسائل الإعلام الوطنية (العامة والخاصة) في تعظيم دور رجال الجيش والأمن في حماية مكتسبات الوطن والمواطن، وضرورة مساندة أفراد القوات المسلحة والشرطة وتزويدهم بأية معلومات عن الخلايا الإرهابية المتطرفة والتجمعات غير المشروعة والنشاطات المشبوهة التي تمارسها تلك الجماعات المتطرفة⁽⁶⁹⁾.

ب. الكشف المنتظم عن هوية المطلوبين أمنياً والتنظيمات المتطرفة في وسائل الإعلام، وعقد لقاءات إعلامية معهم لشرح خطورة الأفكار التي يطرحونها على عقول الشباب⁽⁷⁰⁾. وإبراز الأضرار المباشرة التي تقع على الشباب جراء هذه الأفكار المتطرفة، بإذ تصبح مسألة القضاء على التطرف قضية تخص كل شاب وكل مواطن.

ج. وهناك الكثير من الوسائل التي لجأت إليها دولاً كثيرة في العالم لضمان الاتصال والتفاهم بين الحكومات ووسائل الإعلام في استراتيجية واحدة لمقاومة التطرف والإرهاب منها: تدريبات مشتركة بين ممثلي الحكومة وممثلي الإعلام على كيفية التعامل مع الحوادث الإرهابية المتطرفة إعلامياً بما يضمن مصالح المجتمع، مثل التدريبات التي حدثت في جامعة جورج واشنطن بأميركا، وفي معهد التكنولوجيا في إسرائيل، فقد افتعلوا حادثاً إرهابياً، وأتوا بموظفين من الحكومة وممثلين عن وسائل الإعلام لمحاكاة الرد الحكومي على الحادث الإرهابي، وكيفية تغطية وسائل الإعلام للحدث، والتعليم والتدريب للوصول إلى أفضل استراتيجية تحقق مصالح الطرفين، الحكومات ووسائل الإعلام. كذلك بالآحرى، إقامة مركز حكومي للمعلومات عن التطرف يستطيع أن يكون على اتصال دائم بوسائل



الإعلام من خلال خطوط الاتصال، بإذ يوفر السرعة وتسجيل ردود الفعل عند تغطية الحادث الإرهابي المتطرف بتنسيق كامل بين الطرفين، وبذلك يتم التحكم في أي مادة متشنجة أو مبادرات دعائية للتطرف تقدمها وسائل الإعلام في غفلة منها تحت وطأة المنافسة والحصول على سبق إعلامي⁽⁷¹⁾.

د. الإسراع في إصدار ميثاق الشرف الإعلامالذي نصت عليه خارطة المستقبل. ويمكن فهذا السياق أيضاً إبراز خبرات القيادات التاريخية للجماعات الإسلامية التي أطلقت عملية المراجعات الفكرية في التسعينيات من القرن العشرين⁽⁷²⁾.

هـ. استخدام وسائل الإعلام الافتراضي الجديد المتمثلة في شبكات التواصل الاجتماعي، من قبل الخبراء والمختصين في توجيه رسائل إعلامية شخصية وموجهة تنشر الفكر المناهض للفكر المتطرف، وتفضح إدعاءاته في كل الوسائل التكنولوجية المتاحة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، في ظل عصر العولمة والثورة المعلوماتية وتطوراتها المتلاحقة. كذلك بالأحرى الاستعانة بمختصين معروفين في مجال الجماعات المتطرفة في ندوات ولقاءات إعلامية في الإذاعة والتلفزيون والصحف ووسائل الإعلام الجديد "new media" ك(مواقع التواصل الاجتماعي) وغيرها من الوسائل الاتصالية والإعلامية الحديثة واسعة الإنتشار وذات المصدقية؛ لدحض الفكر المتطرف واجتثاثه من جذوره.

5- مقارنة الشرطية المجتمعية والتفاعل والتنسيق مع الأجهزة الأمنية بالدولة في مكافحة التطرف والوقاية منه: أن الجهود الرامية من قبل الحكومة المصرية بمفردها لن تكون قادرة على محاربة التطرف بكافة أنواعها وأشكاله بين مختلف فئات المجتمع، وعلى وجه التحديد الشباب. وتشير الخبرة الأوروبية إلى أهمية المبادرات



الخليية على نحو ما ظهر في خبرة "الشُرطة المجتمعية⁽¹⁾" داخل (منظمة الأمن والتعاون بأوروبا). التي أصبحت تمثل تكاملا استراتيجيا للأنشطة التقليدية التي تقوم بها الشُرطة. فهي تركز على إرساء الشراكات بين الشُرطة وعموم الناس تتعاون فيها مختلف الأجهزة الأمنية والوكالات الحكومية والمجتمعات الخلية على فض النزاعات. ولا تُغير الشُرطة المجتمعية من الأهداف العامة للشُرطة الديمقراطية بل تقدم خطة لتحقيق هذه الأهداف بصفة فعلية على أرض الواقع⁽⁷³⁾. وهذا ما وجدناه في "الحالة الأيرلندية" مع أجهزة الشُرطة ومنظومة الشُرطة المجتمعية في أيرلندا الشمالية، المملكة المتحدة. إذ خرجت أيرلندا الشمالية من خلاف طغت عليه التوترات بين أبرز الطائفتين، البروتستانتين والكاثوليك لجأت خلالها بعض المجموعات وبعض الأشخاص إلى خطط إرهابية متطرفة ووجدت الدعم المتواصل له. وقد ساهم في تأجيج الخلاف قلة ثقة المواطنين في أجهزة الشُرطة وفي بقية مؤسسات الدولة. ولذلك مثل إصلاح الشُرطة عنصرا أساسيا في عملية السلام في الانتقال نحو مجتمع آمن. ويشكل مثال أيرلندا الشمالية دليلا واضحا حول الدور الذي يمكن أن تنهض به الشُرطة المجتمعية في استراتيجية شاملة لمكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤدبين للإرهاب وكذلك لدعم ثقة الشُرطة في قدراتها في نطاق يحترم حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية لدولة القانون. فقد أوصى تقرير صدر سنة 1999 عن اللجنة المستقلة حول أنشطة الشُرطة بأيرلندا الشمالية ببعث مصلحة جديدة للشُرطة بأيرلندا الشمالية (PSNI) لتوجيه أجهزة الشُرطة نحو مفهوم الشُرطة المجتمعية. وتم تعريف هذا المفهوم كالآتي «العمل مع المجتمع المحلي والشركاء لتحقيق الأمن وبناء الثقة ودعم السلم بأيرلندا الشمالية» وذلك من خلال تحديد المشاكل وإيجاد الحلول لها بالعمل المشترك. هذا وصادر أمر تشريعي يطالب المصلحة الجديدة للشُرطة بأيرلندا الشمالية (PSNI) «بتنفيذ مهامها بالتعاون مع المجتمع المحلي



من أجل ضمان دعمها ومساندتها لها». وتجلت هذا السياسة في مجموعة من السياسات والإجراءات تم اتخاذها لتساعد على دحض الخطابات التي تدعي أن دور الشرطة ينحصر في دعم سلطة الدولة. فيمكن حينئذ لقادة المجتمع المحلي الذين كانوا في الماضي يتحاشون التعامل مع الأجهزة الأمنية أن يساعدوا على فضّ القضايا والنزاعات المحلية بصفة مسبقة قبل أن تتطور إلى خلافات حادة. فهم بذلك قادرون على الكشف عن القضايا الجديدة التي من أهمها قضايا التطرف، وبالتالي تحديد وتسهيل التدخلات المناسبة. بالإضافة إلى ذلك ويفضل عمل رجال الشرطة المشترك مع أفراد المجتمع المحلي وحضورهم الدائم في مختلف أحياء ومناطق أيرلندا الشمالية يمكنهم تحديد العناصر المهددة بالانسياق في التطرف العنيف والراديكالية المؤدبين إلى الإرهاب والحرص على تقديم المساعدة لهم وإنقاذهم من براثن التطرف والإرهاب⁽⁷⁴⁾. فهذه التجربة على الحكومة المصرية بالتنسيق مع المجتمع المصري وتحديد فئة الشباب بتكثيف كافة الجهود الرامية والإحتذاء بتجربة أيرلندا الشمالية وتجارب منظمة الأمن والتعاون بأوروبا في مشروع الشرطة المجتمعية وتطبيقها على الوجه الأمثل للمساهمة في الوقاية من التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

6- مكافحة التطرف العنيف داخل السجون: فقد أثبتت خبرات وتجارب متنوعة الدور الذي أضحت تقوم به السجون في العديد من البلدان الأوروبية والعربية بشكل أقل؛ في مجابهة التطرف داخل السجون التي تعد البيئة الحاضنة والخصبة للفكر المتطرف. ففي ألمانيا انطلقت مبادرة مشاركة الأئمة في مكافحة التطرف، إذ يزور الأئمة والدعاة من رجال الدين المساجد لمقابلة السجناء وتوجيههم ومناقشة معهم كافة القضايا التي تدور في أذهانهم. وهناك في التجربة العربية نماذج مشابهة مثل النظم التي طبقت في السعودية.. وكان من أنجح النماذج الفريدة «نموذج مركز محمد بن نايف للمناصرة والرعاية»، والذي يعتبر من



المؤسسات التي استوعبت المتورطين في الفكر المتطرف، وإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع؛ ذلك بتصحيح مفاهيمهم الخاطئة عن طريق الاستفادة من برامج المركز المختلفة تركز على الأبعاد النفسية والدينية والفكرية والأيدولوجية والاجتماعية، من قبل مجموعة من الخبراء والمستشارين النفسيين والاجتماعيين، إضافة إلى علماء دين وشريعة، ويشترط اجتيازها قبل الإفراج عنهم وإطلاق سراحهم⁽⁷⁵⁾. بينما توجهت التجربة المصرية نحو قيادات تنظيم الجماعة الإسلامية التي أصدرت مجموعة من الكتب تحت اسم "المراجعات"، والتي حاول فيها هؤلاء القادة مراجعة المفاهيم الأساسية للسلفية الجهادية، بما يقوض فاعليتها. وفي مقابل هذا الأسلوب الذي يعتمد على إحلال مفاهيم دينية بأخرى غيرها، جاء المشروع الألماني تحت مسمى "شبكة منظمات مكافحة العنف"، وتعاون في هذه الشبكة جمعيات أهلية غير ربحية، ويعمل فيها موظفون مسلمون، وتربويون وأخصائيو اجتماعيون ونفسيون، على إدارة برامج تهتم بنزلاء السجون، وتتابع حالاتهم بعد خروجهم. وظهرت مبادرة بريطانية في إطار برنامج تدريبي يخوضه من هم معرضون للخطاب المتطرف، أو من المعنيين بمواجهة التطرف، وهي مبادرة بعنوان "إن كنت مسلماً ستكون بريطانيا"، والمبادرة موجهة للبريطانيين المسلمين في سن المراهقة وبداية الشباب. وفي الجانب التونسي، تتولد ذات المشكلة، فقد ازدادت المخاوف من اتساع دائرة التطرف داخل السجون التونسية بعد ثبوت وقوع عمليات استقطاب داخلها وارتفاع أعداد المساجين المتورطين في قضايا إرهابية، وأرجعت المنظمات الحقوقية أسباب ذلك إلى حالة الاكتظاظ التي تشهدها السجون، إذ يختلط السجناء العاديون بالمتورطين في قضايا الإرهاب، وبدأت حملة تهدف إلى إنشاء مكاتب داخل السجون. وقد أطلقت المبادرة التونسية تحت عنوان "من حق السجن أن يقرأ"، وتهدف إلى جمع الآلاف من الكتب



وتوزيعها على كافة السجون لحث المساجين على المطالعة وتنمية القراءة من أجل رفع المستوى المعرفي وحمايتهم من كل أشكال التغيير والخداع واستغلال الجهل المعرفي. وذلك لأن السلطات المختصة وجدت مكاتب السجون تحتوي على كتب ذات محتوى ضعيف وبعضها يدعو إلى التطرف. وفي المغرب وقع تدريب الموظفين في السجون على كيفية مواجهة تطرف السجناء، إذ تعمل المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي بالتعاون مع المندوبية المغربية على تطوير دليل تدريبي حول مواجهة التطرف في مؤسسات السجن، لتمكين العاملين من معرفة تحوّل السجن نحو الفكر المتطرف⁽⁷⁶⁾. فمحاصرة التطرف داخل السجون، أمر في غاية الأهمية، على السلطات والأجهزة المعنية في مصر أن تعي لهذا وتُدرك قيمته؛ ذلك بإستحداث فرق رادعة ومتخصصة تعني بمكافحة التطرف بكافة أشكاله خاصة للعائدين من بؤر التوترا لسيما الحالتين (السورية والعراقية)، وذلك بعد أن تحولت السجون من أداة لردع التطرف ومحاربه إلى ورش لصناعة التطرف وتفريخ الإرهابيين في السجون العربية. هذا بجانب ضرورة التنسيق مع المؤسسات الدينية الرسمية المتمثلة في (مؤسسة الأزهر الشريف) في الإشراف الديني على السجون، وعقد لقاءات مكثفة مع السجناء المتطرفين لنشر قيم الاعتدال والوسطية ومراجعة أفكارها الهدامة الدافعة للعنف والتطرف؛ لإعادة تأهيلهم فكريا ونفسيا بالتوازي مع التأهيل الوظيفي، بهدف الإسراع بدمجهم في المجتمع والحياة العامة مرة أخرى وفقا لشروط معينة؛ خاصة أولئك الذين لم يتورطوا في أعمال متطرفة ضد المجتمع بأفراده ومؤسساته، بدلا من شعورهم بالعزلة والاعتراب المجتمعي الذي يجعلهم بدورهم فريسة سهلة للعودة إلى التطرف والأفكار المتطرفة مرة أخرى، ولكن هذه المرة بأشكاله العنيفة المؤدية للإرهاب.



7- تكتيف التعاون الإقليمي والتسائي بين دول المنطقة في مجال محاربة الأفكار المتطرفة: وذلك بغرض بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات لمواجهة التطرف العنيف بكافة أشكاله، والتصدي لخطر التطرف والإرهاب والجماعات الارهابية، ونشر التعاون والتسامح وثقافة الاعتدال ونبذ العنف في المنطقة. ويعزز هذا الدور الملموس الذي تقوم به دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال مكافحة التطرف فوناء شراكة دولية لمحاربهه والتصدي له، وفقا لاستراتيجية دولية موحدة تعالج المسألة على كافة الأصعدة. ففي نوفمبر 2013، صدر القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2013 الخاص بإنشاء «مركز هداية الدول للتمييز في مكافحة التطرف العنيف» والذي استضافته الدولة في ديسمبر 2012م بإمارة أبو ظبي والذي يعد أول "مؤسسة بحثية وتطبيقية" مستقلة لمكافحة التطرف العنيف بكافة أشكاله ومظاهره، وذلك من خلال تقديم أنشطة الحوار والتدريب والبحوث، والذي تأسس من خلال "المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب"⁽⁷⁷⁾. والذي يتألف من عشرة خبراء دوليين منهم اثنان من كبار المسؤولين الإماراتيين، ودعت وزارة الخارجية، إلى تبني إستراتيجية دولية واضحة لمواجهة التطرف تصنف الجماعات المتطرفة والإرهابية على أساس فكرها ومنهجها وأعمالها القائمة على العنف المسلح، ولا تقتصر على مواجهة تنظيم داعش فقط في سوريا والعراق. ويمكن أن يتم في هذا السياق إقامة تحالف مصري -سعودي -إماراتي ضد التطرف الفكري وممارسات الإرهاب، وذلك في إطار رؤية إستراتيجية لمستقبل النظام الإقليمي العربي، وتطوير العلاقة ثلاثية الأطراف المستندة إلى وحدة الإدراك بالمصالح المتبادلة والأخطار والتهديدات المشتركة. ويلزم لضمان فعالية هذه الاستراتيجية المقترحة أن تتم في ظل سياسة وطنية متكاملة للشباب تحتضن الشباب وتشركهم فجميع مراحل صياغتها وتنفيذها وتقييمها، وإشعارهم بذواتهم وأن أعلى



مستويات السلطة السياسية تنق فيهم وتعمل على تمكينهم فعلياً دون إقصاء أو قهر اجتماعي من الأجيال الأكبر سناً. ولا يمكن أن تنجح هذه السياسة بدون قيام الدولة بالإسراع في خططها الاقتصادية والاجتماعية وضمان أن تتوزع ثمارها على الجميع، وبدون توفير الحد الأدنى من الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد، وسيادة خطاب ديني وسطي مستنير في ظل مؤسسات أكثر استجابة وانفتاحاً على الشعب⁽⁷⁸⁾.

الخاتمة

سعت هذه الدراسة بعد البحث والتحليل والاستقصاء، التعرف على منهجية نشر الفكر المتطرف، والأسباب المقبولة المجتمعية التي تجعل الشباب يعتقدون هذا الفكر وتمديده في مصر، وعلى مدار أربعة مباحث حاولت دراسة استراتجية نشر التطرف ومدى تأثيره على دور مصر الإقليمي في المنطقة، وكيفية التصدي لها باستراتيجية رادعة وشاملة؛ بإذ يؤدي إيرادها إلى تلمس بداية حُطى الطريق المفضي لمجابهة ظاهرة التطرف في مصر والقضاء عليها نهائياً. ذلك في ضوء الفرضيات والنتائج التي توصلت إليها، على النحو التالي:

أولاً: أن هذه الدراسة قد أولت المزيد من العناية، للوقوف على منهجية نشر الفكر المتطرف وأسباب المقبولة المجتمعية التي تجعل الشباب يعتقدون هذا الفكر، وإتخاذها منحنى مختلفاً بعد قيام ثورتي (الخامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني 2011م، والثلاثين من يونيو/ حزيران 2013م)، وذلك من خلال تحليل السياق الفكري والثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وما يواجهونه من اختلالات في بنيتهم، وما نتج عن الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية، والغزو الأمريكي للعراق، والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وضعف البنيان السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية وظهور حماس (المصطنعة والمغذية للتطرف)؛ كونها عوامل تفسر الانحرافات الاجتماعية والسلوكية والأخلاقية والوطنية، التي سمحت



بانتشار الأفكار المتطرفة وذيوعها بين الشباب، والتي ترسخت بشكلًا جليًا بعد سلسلة الاهتزازات الكبرى والغير مسبوقه التي لم يشهدها المجتمع المصري من قبل، خاصة بعد إقصاء الشباب وشعورهم بالإحباط بسبب عدم تحقق مبادئ وأهداف الثورتين المصرية وما نادى بهما من عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة. من هنا استنتجت الدراسة إن الشخصية المتطرفة ما هي إلا إفراز طبيعي ورد فعل لتلك الانحرافات والتناقضات التي شهدتها المجتمع المصري، والتي شملت على سبيل المثال: انتهاك القواعد التي رسخها المجتمع كقيم اجتماعية والتي كانت تميزه عن باقي المجتمعات الأخر، محاولةً لطمس الهوية الوطنية المصرية، وإظهار العداء المتعمد تجاه ما اعتمده المجتمع لنفسه ولشبابه من أيديولوجيات وعادات وتقاليد؛ والذي تجسد في العزوف بل الخروج عن المشاركة السياسية والاجتماعية، وممارسة أعمال العنف والتطرّف على نطاق واسع ضد أبناء الوطن الواحد.

ثانياً: أوضحت الدراسة أن بروز ظاهرة المتطرفين الجدد وتمددهم بشكل متصاعد وملحوظ في مصر بعد ثورتي 25 يناير و 30 يونيو، والتي ولدت من جيد - أي ظاهرة المتطرفين الجدد - من رحم "الفوضى الخلاقة" التي صاغتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2011م؛ لتفتت المنطقة العربية وتشكيل ما يعرف بـ(الشرق الأوسط الجديد). فائناء مواجهة التنظيم شبه المحكم لمؤسسات الدولة المصرية قبل ثورتها ظهر العديد من عناصر التيارات الإسلامية المتطرفة والتنظيمات الجهادية، وأيضاً المقاولين السياسيين والإعلاميين. إذ انتشرت أساليب تمدهم الإرهابي المتطرف في مصر بأشكال ومظاهر مختلفة كـ (التطرّف السياسي وانتشار التخوين بعودة المكارثية الجديدة، والتطرّف الإقصائي وسياسة التنفير للشباب، والتطرّف الفكري والتكفير وعدم قبول الاختلاف، والتطرّف الديني الطائفي، والتطرّف الدموي والتعاطف مع الجماعات والتنظيمات المتطرفة، والتطرّف الرياضي المتمثل في روابط الألتراس).



كل هذه الأساليب والمظاهر تحمل في طياتها أجدات خارجية تهدف إلى القضاء على مبدأ المواطنة وهدم الاستقرار وإحداث فوضى بالبلاد، لتفتت أواصر الكيان المصري وهدم الدولة المصرية، ومنها تفتت دول المنطقة وتقسيمها إلى دويلات هشة ومنفصلة؛ لتحقيق المخطط الصهيوي- أمريكي المتمثل في (الشرق الأوسط الجديد).

ثالثاً: فيما يتعلق بمدى تأثير ظاهرة التطرف على دور مصر الإقليمي في المنطقة، لكونها الدولة الهامة بل قلب المنطقة العربية وما تمثله من ثقل ووزن استراتيجي وأمني في المنطقة، وما تلعبه من دور حيوي أكسبها إلى حد بعيد الكثير من زخمها وهيبته منذ أمد الزمان. في هذا السياق توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من التراجع النسبي في أهمية الدور المصري الإقليمي وتراجع عناصر ومصادر القوة الاقتصادية لها - أي مصر -؛ نظراً للتوترات التي شهدتها على حدودها الجغرافية مع دول الجوار التي من خلالها انتشرت الجماعات المتطرفة، والتي تصاعدت بشكل كبير خاصة بعد الثورتين المصرية، مما أثرت بشكل نسبي على دور مصر الإقليمي. على الرغم من كل ذلك التراجع، فإن مصر تظل قادرة على ممارسة تأثيرها ونفوذها في المنطقة، فجانبا لما تمتلكه من عناصر القوة البشرية والسياسية والثقافية والجيوبوليتيكية والاستراتيجية، بجانب هذا حرصت مصر بشكلاً فاعلاً على طرح نفسها كمنصة انطلاق لمحاربة التطرف الإقليمي والثنائي وكذلك الدولي، من خلال مشاركتها الملحوظة والفعالة في كافة المبادرات والاجتماعات الدولية والإقليمية الداعية لمكافحة التطرف والإرهاب وانتشار الأفكار المتطرفة؛ ذلك لتحقيق دور مصري استراتيجي إقليمي يثبت جدارته في محاربة التطرف والجماعات المتطرفة وأفكارهم الهدامة الدافعة للعنف والإرهاب، مما تستعيد زعامتها دورها الريادي الإقليمي كما كان من قبل والذي تفرضه الحقائق التاريخية والجغرافية.



رابعاً: أقرحت الدراسة استراتجية وطنية وقائية متكاملة لمواجهة التطرف بكافة أشكاله والراديكالية المؤدبين إلى الإرهاب، تنطلق من عدة ثوابت وأحزمة متكاملة من السياسات والإجراءات العامة الموجهة، بالاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية والإقليمية وأيضاً خبراتها الماضية. على أمل أن تتبناها الدولة المصرية وتنفذها من خلال مجموعة عمل مختلفة من كافة التخصصات والجهات والأجهزة الرسمية وغير الرسمية، والشباب المعتدلين والإعلاميين ذوي المهنية، وقيادات الجماعات الإسلامية المعتدلة، والخبراء والمتخصصين في شؤون التطرف وأيضاً في مجال الطب النفسي، تكون هذه المجموعة معنية بمكافحة التطرف ويتم تشكيلها لهذا الغرض.

The strategy of spreading extremism and its impact on Egypt's regional role

ABSTRACT

The importance and objectives of the study were an attempt to understand the methodology of disseminating radical thought and the reasons of social acceptability that make young people embrace this thought. It also sheds light on the impact of this phenomenon on the regional role of Egypt and examines the strategic means and standards that the Egyptian state focuses on in immunization and prevention of extremism.

Key Words: Extremism, Social Acceptance, Youth, McCarthyism, Radicalism, Community Policing.

الهوامش والمراجع

- (1) العيسوي، عبدالرحمن (2007). ظاهرة العنف بين المراهقين. مجلة الفيصل، الرياض، عدد (267)، مارس، إبريل 2007، ص 72 - 73.
- (2) عزوزي، حسن بن ادريس (2004م). قضايا الارهاب والعنف والتطرف في ميزان القرآن والسنة. بحث مقدم للمؤتمر العالمي عن موقف الاسلام من الإرهاب، الرياض، جامعة الملك محمد بن سعود، ص13.
- (3) حمزة، محمد(2012م). مكافحة الإرهاب والتطرف و أسلوب المراجعة الفكرية. دراسة مقدمة لوزارة الداخلية ، مصر، ص5.
- (4) Bloder, Chirema,(2006). The Causes of Extremity in Changing World, Canada,Toronto University, P39.



- (5) Larson, Richard,(2005). Iditorial Intolerance And Extremism, Canada, Valrian Press, P9.
- (6) عبدالحالق، محمد أحمد (1997م). أسس علم النفس. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص 507.
- (7) فؤاد، عاطف أحمد (1988م). الحرية والفكر السياسي المصري. القاهرة، دار الكتاب العربي، ص 84.
- (8) محمود ليلة، علي (1995). الشباب في مجتمع متغير: تأملات في ظاهرة الإحياء والعنف. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص 87.
- (9) الفخراي، خالد إبراهيم (1998). مدى فاعلية العلاج العقلاني النفعالي في مواجهة بعض الاضطرابات النفسية لدى المتطرفين. مجلة الإرشاد النفسي، القاهرة، مركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، ص 257.
- (10) عمر، السيد وآخرون (1981م). موسوعة التنشئة السياسية الإسلامية: التأصيل والممارسات المعاصرة. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، المجلد الثاني، ص 1006.
- (11) أنظر: المرجع نفسه، ص 1006.
- (12) أنظر: المرجع نفسه، ص 1007.
- (13) حمجازي، أحمد مجدي (2003). أزمة القيم. مجلة الديمقراطية، القاهرة، الأهرام، العدد (9)، ص 53.
- (14) سراج الدين، إسماعيل (2014). التحدي: رؤية ثقافية لمجابهة التطرف والعنف. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 20.
- (15) زاهر، ضياء الدين (1995). القيم والمستقبل، دعوة للتأمل. مجلة المستقبل، التربية العربية، القاهرة، المركز العربي للتعليم والتنمية، العدد (2)، المجلد (1)، ص 7، ص 8.
- (16) سراج الدين، إسماعيل. التحدي: رؤية ثقافية لمجابهة التطرف والعنف. مرجع سبق ذكره، ص 20-21.
- (17) ليلة، علي (2003). الثقافة العربية والشباب. القاهرة، ط1، المصرية اللبنانية، ص 31-33.
- (18) سراج الدين، إسماعيل. التحدي: رؤية ثقافية لمجابهة التطرف والعنف. مرجع سبق ذكره، ص 21.
- (1) المكارتية (بالإنجليزية: McCarthyism): هي الممارسة التي تقوم على اتهام الناس بوجود صلة تربطهم بالمنظمات الشيوعية دون إثباتات كافية تدعم الادعاء. وقد دعت باسم جوزف مكارثي (1908 - 1967) وهو سناتور جمهوري عن ولاية وسكونسنالأمريكية. ادعمكارثي عام 1950، في أوج الحرب الباردة أن 205 أشخاص من موظفي وزارة الخارجية الأمريكية هم من المتعاطفين مع الشيوعية وأن 57 آخرين أعضاء في الحزب الشيوعي، تبعت هذا الإعلان حملة هدفها إضعاف الثقة في أعضاء بارزين في الحزب الديمقراطي ومنهم شخصيات محترمة جداً مثل "دين آسون" = "جورج مارشال". وعندما أصبح رئيساً "اللجنة الفرعية الدائمة للتحقيق" (1953) تكثفت هجماته فوجه اتهامات بحق وزير الحربية، "روبرتستيفنز"، والعديد من المثقفين والرميين، أدت نشاطاته إلى خلق "الوائح سوداء" وتم القضاء على الحياة المهنية للعديد من الناس. وبعد أن دان مجلس الشيوخ نشاطاته في 1954، هاجم مكارثي الرئيس أيزنهاور ولكن عندها كانت قد ضعفت الثقة بمجملته. ومن ثم، يستخدم هذا المصطلح حالياً عندما يقوم شخص ما أو جهة بتهيب الأشخاص ثقافياً.
- أنظر في ذلك:
- Barnes, Michael, (2016) "The Cold War Home Front: McCarthyism". <http://www.authentichistory.com/1946-1960/4-cwhomefront/1-mccarthyism/>.
 - See this online dictionary for full definition; <http://www.dictionary.com/browse/mccarthyism?s=t>.



- (19) لمزيد من التفاصيل، أنظر: بعد دعوته لتمكين الشباب.. سياسيون لـ «السياسي»: العواجز يرفضون التراجع عن مآزيم قيد أنملة. موقعالمصريون، 4 نوفمبر 2014، متاحعلا الرابط التالي: <http://cutt.us/69Qz>.
- (20) عامر، عادل. دراسة: هموم الشباب المصري من بعد ثورتين. تاريخ النشر: 10 أكتوبر 2014، متاحعلموقع: <http://www.al-safsaf.com>.
- (21) التطرف الفكري يصادر الحق في الاختلاف بالمغرب. شبكة مستقبل مصر بالنمسا، تاريخ النشر: 18 أيلول/سبتمبر 2016م، متاح على موقع: <http://www.mmasr.net/>.
- (22) سالم، أمينة (1436). الداو عش في مصر. القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ص 207-208.
- (23) لمزيد من التفاصيل، أنظر: الأقباط في عهد مرسي. بوابة الحركات الإسلامية، تاريخ النشر: 2 فبراير 2014، متاحعلموقع: <http://www.islamist-movements.com/2290>.
- (24) لمزيد من التفاصيل، أنظر: تقرير عن: مذبحه الشيعة في زاوية أبو مسلم بالجيزة. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 26 يونيو 2013، متاحعلموقع: <http://eipr.org/pressrelease/20131750/26/06/>.
- (25) الأقباط في عهد مرسي. مرجع سبق ذكره.
- (26) نقلا عن: تقرير عن: انماط وأهم أحداث العنف في 2013: المبادرة المصرية تدعو لمحاسبة عادلة للمسؤولين عن ضحايا أحداث عنف. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، متاحعلموقع: <http://eipr.org/pressrelease/20142121/18/06/>.
- (27) إسماعيل، محمد (2014). خريطة الجيل الثالث من تنظيمات العنف في مصر. مجلة السياسة الدولية، العدد 198، أكتوبر 2014م، متاح على موقع المجلة: <http://cutt.us/4XVz>.
- (28) لمزيد من التفاصيل، أنظر: فرج، محمد (2014). بعد 30 يونيو.. تحولات وتحالفات النخبة الجديدة في مصر. معهد العربية للدراسات، تاريخ النشر: 26 أغسطس 2014م، متاح على موقع: <http://studies.alarabiya.net/>.
- (29) لمزيد من التفاصيل، أنظر:
- الورداني، يوسف (2015). مداخل مكافحة "التطرف" بين الشباب في مصر. سلسلة "دراسات سياسية". بدائل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة: عدد (10) - يناير 2015م، ص 13.
 - حسين، عماد الدين (2014). هل يقترب الإخوان من داعش؟. العربية، تاريخ النشر: 25 نوفمبر 2014، متاح على موقع: <https://www.alarabiya.net>.
- (30) لمزيد من التفاصيل، أنظر: الورداني، يوسف (2014). العوامل الخمس، لماذا ينضم شباب الإقليم إلى تنظيم داعش. حالة الإقليم، نوفمبر 2014، متاح على موقع: <https://www.rcssmideast.com>.
- (31) لمزيد من التفاصيل حول أهداف هذه التنظيمات، أنظر: "داحم" و "داهف".. أحدث "دول إسلامية" بـ"حلوان والمطرية" و "الهرم و فيصل". المصري اليوم، تاريخ النشر: 23 أغسطس 2014، متاح على الرابط التالي: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/23>.
- (32) شباب الإخوان يدعون لتدشين الدولة الإسلامية في مصر وليبيا (دامل). الوطن، 2 نوفمبر 2014م، متاح على الرابط التالي: <http://www.elwatannews.com/news/details/588786>.
- (33) نص تحقيقات النيابة في "قضية العائدون من سوريا"، عمر عبدالحالقي: التحقت مع شقيقي بكتائب أحرار الشام وجبهة



النصرة التابعة للقاعدة بعد إعلان مرسى عدم ملاحقة المسافرين لسوريا. اليوم السابع، 22 مايو 2014، متاح على

موقع: <http://www.youm7.com>

(34) إسماعيل، محمد. خريطة الجيل الثالث من تنظيمات العنف في مصر. مرجع سبق ذكره.

(35) التعصب الرياضي في العالم... موت ودمار وضياح!. الحياة، تاريخ النشر: 6 أغسطس/ آب 2015م، متاح على الرابط

التالي: <http://www.alhayat.com/articles/10434149>

(36) التعصب... آفة الرياضة في مصر والعالم. المجلس القومي للشباب، تاريخ النشر: 3 يناير 2012م، متاح على الرابط

التالي: <http://taghredat.net/posts/366428>

(37) لمزيد من التفاصيل، أنظر:

– عابد، عبدالرحمن (2013). ال«هوليغانز» أفسدوا الكرة الإنكليزية.. وال«ألتراس» في مصر دمر الملاعب.. التعصب الرياضي.. كارثة جماهيرية تهدد مستقبل الكرة السعودية. صحيفة الرياض، العدد: 16452، 1 رمضان 1434 هـ - 10 يوليو 2013م، متاح على الرابط التالي:

<http://www.alriyadh.com/850787>.

– التعصب الرياضي في العالم... موت ودمار وضياح!. مرجع سبق ذكره.

(1) «التراس»، «(Ultras)»: هي كلمة لاتينية مشتقة من كلمة ULTRA التي تعني شخصاً متطرفاً؛ تعني الشيء الفائق أو الزائد، كما تعني أيضاً «المطرفون»، وتمثل في صورة مشجعي الفرق الرياضية، فهي فئة من مشجعي الفرق الرياضية والمعروفة بانتمائها وولائها الشديد لفرقها، وتتواجد بشكل أكبر بين محبي الرياضة في أوروبا وأمريكا الجنوبية، وحديثاً في دول شمال إفريقيا. أول فرقة ألتراس تم تكوينها عام 1940 بالبرازيل، وعرفت باسم تورسيديا، «Torcida»، ثم انتقلت الظاهرة إلى أوروبا، وبالتحديد إلى يوغوسلافيا، ثم كرواتيا، وبالتحديد جمهور «Hajduk Split»، الذي كان أول من أدخل هذا النوع. وتقبل هذه المجموعات إلى استخدام الألعاب النارية، أو «الشماريخ»، كما يطلق عليها في دول شمال إفريقيا، وأيضاً القيام بالغناء، وترديد الهتافات الحماسية؛ لدعم فرقتهم، كما يقومون بتوجيه الرسائل إلى اللاعبين. وتقوم هذه المجموعات بعمل دخلات خاصة في المباريات الهامة، وكل ذلك يضيفي بحجة وحماساً على المباريات الرياضية، وخاصة في كرة القدم. وفي عام 2007، شهدت مصر أول ظهور لمجموعات الألتراس، من خلال «التراس أهلاوي»، من مشجعي النادي الأهلي، ثم تأسست «التراس الفرسان البيض (ultras white knights)»، من مشجعي نادي الزمالك، ثم «التنانين الصفراء (Yellow Dragons)»، من أنصار النادي الإسماعيلي، و«السحر الأخضر»، «(Green Magic)»، من أنصار نادي الاتحاد السكندري، و«النسور الخضراء (Green Eagles)»، من أنصار النادي المصري. لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

– اللبان، شريف درويش و الأشقر، إيمان محمد (2016). نمو الظاهرة: جماعات الألتراس.. والعنف في الملاعب

الرياضية (1). تقارير المركز العربي للبحوث والدراسات، 20/يناير/2016، متاح على الرابط التالي:

<http://www.acrseg.org/39836>

– الألتراس.. حركة سياسية أم انتماء رياضي؟. البوابة، 01-12-2012، متاح على الرابط التالي:

<http://www.albawabhnews.com/38813> .

(38) لمزيد من التفاصيل، أنظر:

– الألتراس.. حركة سياسية أم انتماء رياضي؟. البوابة، تاريخ النشر: 01-12-2012م، متاح على الرابط التالي:

<http://www.albawabhnews.com/38813>

(39) المرجع نفسه.



(40) عوض، شحاته (2016). مصر: شباب "الألتراس" والسلطة: أزمة تتسع وحلول غائبة. مركز الجزيرة للدراسات، 15 مارس 2016م.

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/03/160314110505889.html>.

(41) دراسة أولى من نوعها عن تحديد الألتراس لحركة الحياة في مصر: خلطوا الرياضة بالسياسة.. وانتهجوا العنف.. فانقسم حوهم المصريون. صحيفة روز اليوسف اليومية، تاريخ النشر: 15 ابريل 2014م.

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/03/160314110505889.html>.

(42) لمزيد من التفاصيل، أنظر: بدوى، منير محمود (2003). الدور الإقليمي لمصر: إشكالية المصالح الوطنية أولاً، في: "الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة". القاهرة: ندوة مركز البحوث والدراسات السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 24 - 25 يونيو 2003م، ص 1.

(43) العناني، خليل (2004). الدور الإقليمي لمصر.. إلى أين؟. الجزيرة، تاريخ النشر: 2004/03/01م، متاح على موقع: <http://www.aljazeera.net>.

(44) المرجع نفسه.

(45) *Katulis, Barian, "managing change in Egypt : " Advancing a new U.S policy that Balances Regional security with support for Egyptian political and economic reforms"*, center of American progress, available, at: http://www.americanprogress.org/wpcontent/uploads/issues/2012/06/pdf/Egypt_change.pdf, Accessed: 23/3/2016.

(46) لمزيد من التفاصيل، أنظر: عبد السمیع، عمرو وآخرون (2013). الجوار الحدودي والأمن القومي المصري. المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة: تاريخ النشر: 11 ديسمبر 2013، متاح على الرابط التالي: <http://ncmes.org/ar/events/168>.

(47) لمزيد من التفاصيل، أنظر: عمرو، عبد الوهاب (2015). إدارة التهديدات الحدودية... خبرات عربية. مجلة السياسة الدولية، القاهرة: المجلد 50، العدد 201، يوليو 2015، ص ص 32-33.

(48) لمزيد من التفاصيل، أنظر: التحالف الدولي: من هم وما دوافعهم. الخليج العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، متاح على الرابط التالي:

<http://gulfstudies.info/ar/reports/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B>.

(49) "The White House Summit on Countering Violent Extremism", Fact Sheet, February 18, 2015. Available, at : <https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2015/02/18/fact-sheet-white-house-summit-countering-violent-extremism>.

(50) رجب، إيمان و ورداني، يوسف (2015). الخروج من "الإطار"؟: تزايد أهمية "فضية التطرف" في سياسات مصر الخارجية. مجلة السياسة الدولية، تاريخ النشر: 2015/5/27م، متاح على موقع:

<http://www.siyassa.org/eg/>.

(51) لمزيد من التفاصيل، أنظر: حسن، خيري (2015). المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر... من التجميد للإفراج. البوابة، تاريخ النشر: 2015/04/17م، متاح على الرابط التالي:

<http://www.albawabhnews.com/1238380>.

(52) لمزيد من التفاصيل، أنظر:



- Foreign fighter total in Syria/Iraq now exceeds 20,000; surpasses Afghanistan conflict in the 1980s, ICSR ,Jan 26, 2015, at : <http://icsr.info/2015/01/foreign-fighter-total-syriairaq-now-exceeds-20000-surpasses-afghanistan-conflict-1980s/>.
- Google, "Our Mobile Planet Smartphone Research", 2012, Google website: https://think.withgoogle.com/mobileplanet/en/graph/?country=eg&category=KEYACT&subcategory=SNET&topic=Q38_1&stat=Q38_1_1&wave=2012&wave=2013&age=all&gender=all&chart_type=bar&active=stat.

بي:

رجب، إيمان و ورداني، يوسف. الخروج من "الإطار"؟: تزايد أهمية "فضية التطرف" في سياسات مصر الخارجية. مرجع سبق ذكره، كلمة السيد الرئيس عبد الفتاح أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. الهيئة العامة للاستعلامات، نيويورك: 24 سبتمبر 2014، متاح على الرابط التالي:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=911>.

(53) لمزيد من التفاصيل، أنظر: محمد، عبدالعليم (2015). حول الدور الإقليمي لمصر. الأهرام، العدد 16، 46912 مايو 2015، متاح على موقع: <http://www.ahram.org.eg/>.

(54) حول نص القرار، أنظر: القرار عدد 1373 (2001) الذي صادق عليه مجلس الأمن بالأمم المتحدة في اجتماعه عدد 4345 المنعقد يوم 28 سبتمبر / أيلول 2001، RES/1373 (2001)، متاح على الرابط التالي:

[http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1373\(2001\)&referer=http://www.un.org/en/sc/documents/resolutions/2001.shtml&Lang=A](http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1373(2001)&referer=http://www.un.org/en/sc/documents/resolutions/2001.shtml&Lang=A).

(55) حول نص القرار، أنظر: القرار عدد 1456 (2003) الذي صادق عليه مجلس الأمن بالأمم المتحدة في اجتماعه عدد 4688 المنعقد يوم 20 يناير / كانون الثاني 2003، S/RES/1456 (2003)، متاح على الرابط التالي:

[http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1456\(2003\)&referer=http://www.un.org/en/sc/documents/resolutions/2003.shtml&Lang=A](http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1456(2003)&referer=http://www.un.org/en/sc/documents/resolutions/2003.shtml&Lang=A).

(56) لمزيد من التفاصيل، أنظر: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (2014). الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والزاديكالية المؤذنين إليه: مقارنة الشرطة المجتمعية. فيينا - النمسا: فبراير/شباط 2014، ص 24 - 25.

(57) لمزيد من التفاصيل، أنظر: الورداني، يوسف. مداخل مكافحة "التطرف" بين الشباب في مصر. مرجع سابق، ص 22.

(58) لمزيد من التفاصيل، أنظر: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والزاديكالية المؤذنين إليه: مقارنة الشرطة المجتمعية. مرجع سابق، ص 25.

(59) لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- عيسى، محمد رफी (2006). المؤتمر الدولي الأول للأبعاد التربوية لعلاج ظاهري الإرهاب والتطرف. الكويت من 26-27 ديسمبر 2005، نشر في: المجلة التربوية، العدد: 79، يونيو 2006، ص 264، ص 265.

- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والزاديكالية المؤذنين إليه: مقارنة الشرطة المجتمعية. مرجع سابق، ص 34.

(60) لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- دراسات في التطرف العنيف: معتقدات إيديولوجيات وخطابات. لندن: معهد التغيير 2008، تم إعداد هذه الدراسة بطلب من اللجنة الأوروبية.

- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والزاديكالية المؤذنين إليه: مقارنة الشرطة



المجتمعية. مرجع سابق، ص 29-30.

(61) المرجع نفسه، ص 35.

(62) لمزيد من التفاصيل، أنظر:

– مؤشر الإرهاب العالمي. الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام، متاح على الرابط التالي:

<http://www.visionofhumanity.org/#/page/indexes/terrorism-index>.

– ليارون، ريتشارد (2011). محاضرة حول: مكافحة الإرهاب: دور وزارة الخارجية الأمريكية في مكافحة التطرف

القائم على العنف. معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 18 نوفمبر 2011، متاح على الرابط التالي:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-state-departments-role-in-counterering-violent-extremism>.

– أليكساندر، بونا. دور ألمانيا الجديد في الحرب على الإرهاب. ترجمة: عبد السلام عويد، جريدة الاتحاد، متاح على

الرابط التالي :

<http://www.alithad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=31443>.

في: الورداني، يوسف. مداخل مكافحة "التطرف" بين الشباب في مصر. مرجع سابق، ص 22.

(63) لمزيد من التفاصيل، أنظر: الحاج، حاج أبا آدم (2013). نشر ثقافة السلام وآلية التعايش السلموي ترق النسيج الاجتماعي.

دراسة مقدمة إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بالتعاون مع الهيئة القومية الشبابية الطلابية لمناصرة أبيي، السودان: 25 / 2

2013م، ص 16.

(64) سلمان، بارودو (2009). احترام الرأي وقبول الاختلاف. منبر الحرية، السودان: 2 / 3 / 2009م، متاح على الرابط

التالي: <http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2640>.

(65) أنظر: حقوق الإنسان في تحقيقات مكافحة الإرهاب: دليل عملي لأعوان الشرطة، فرسغا مكتب المؤسسات الديمقراطية

وحقوق الإنسان بمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا 2013، متاح على الرابط التالي:

<http://www.osce.org/odihr/108930>.

(66) لمزيد من التفاصيل، أنظر: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. الوقاية من الإرهاب بمكافحة التطرف العنيف والزاد كالية المؤذيين

إليه: مقارنة الشرطة المجتمعية. مرجع سابق، ص 35.

(67) المرجع نفسه، ص 35.

(68) مواجهة خطر التطرف وفكر الإرهاب في شبكات التواصل الاجتماعي. مركز المزملة للدراسات والبحوث، الإمارات العربية

المتحدة – دبي: 25 يوليو 2016، متاح على موقع:

<http://almezmaah.com>.

(69) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المرجع نفسه.

(70) الورداني، يوسف. مداخل مكافحة "التطرف" بين الشباب في مصر. مرجع سابق، ص 24.

(71) مواجهة خطر التطرف وفكر الإرهاب في شبكات التواصل الاجتماعي. مرجع سابق.

(72) الورداني، يوسف. مداخل مكافحة "التطرف" بين الشباب في مصر. مرجع سابق، ص 24.

(1) يمكن تعريف "الشرطة المجتمعية" بكونها فلسفة واستراتيجية تنظيمية تدعم الجهود التشاركية والتعاونية بين الشرطة والمجتمع المحلي من أجل ضمان النجاعة والفعالية في الكشف عن بؤر الجريمة والوقاية منها وفض مشاكلها والحد من المخاوف المرتبطة بالجريمة ودعم الأمن والسلامة الجسدية والتصدي للاضطرابات الاجتماعية والانحطاط الحضري من أجل السهر على تحسين جودة الحياة للجميع.



أنظر في ذلك:

- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (2014). الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والزاديكالية المؤذيين إليه: مقارنة الشرطة المجتمعية. فيينا - النمسا: فبراير/شباط 2014، ص58.
- (73) لمزيد من التفاصيل، أنظر: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والزاديكالية المؤذيين إليه: مقارنة الشرطة المجتمعية. مرجع سابق، ص58.
- (74) لمزيد من التفاصيل، أنظر:
 - بداية جديدة: عمليات الشرطة في أيرلندا الشمالية. اللجنة المستقلة الخاصة بعمليات الشرطة بأيرلندا الشمالية، سبتمبر/ أيلول 1999، متاح على الرابط التالي: <http://cain.ulst.ac.uk/issues/police/patten/patten99.pdf>.
 - تقرير اللجنة المستقلة الخاصة بعمليات الشرطة بأيرلندا الشمالية. التقرير السنوي حول حقوق الإنسان 2012، مجلس عمليات الشرطة بأيرلندا الشمالية، 2013، متاح على الرابط التالي: http://www.nipolicingboard.org.uk/human_rights_annual_report_online_version.pdf.
 - توينينغ، جون أو (2008). التنوع بين الشرطة المجتمعية وحكومة الأمن بأيرلندا الشمالية. المجلة البريطانية لعلم الإجرام، المجلد 84، العدد: 6، سنة النشر: 2008، صص 797 - 798.
- (75) لمزيد من التفاصيل، أنظر: الحسيني، عبدالله (2013). جهود المملكة في مكافحة الإرهاب: سياسة متوازنة وعمق فالمعالجة. صحيفة الرياض، العدد: 16483، أغسطس 2013، متاح على الرابط التالي: <http://www.alriyadh.com/858506>
- (76) السجون من حاضنة للمتشددين إلى رادعة للتطرف. صحيفة العرب، لندن، العدد: 10295، تاريخ النشر: 2016/6/3، ص13.
- (77) كلمة المندوب الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى جنيف. مؤتمر جنيف للوقاية من التطرف العنيف. جنيف: 8 إبريل 2016م، متاح على موقع: <https://www.un.org>.
- (78) لمزيد من التفاصيل، أنظر:
 - الإمارات تدعو لإستراتيجية دولية لمعالجة التطرف. الاتحاد، أبوظبي 5 سبتمبر 2014، متاح على الرابط التالي: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=77096&y=2014>.
 - الورداني، يوسف. مداخل مكافحة "التطرف" بين الشباب في مصر. مرجع سابق، ص27.